رؤية استراتيجية لتشجيع الصادرات المصرية
والخروج من مأزق المرض الهولندى

دراسة من اعداد

الدكتور/ صلاح محمد زين الدين

أستاذ الاقتصاد المساعد

بكلية الحقوق - جامعة طنطا

رؤية استراتيجية لتشجيع الصادرات المصرية
والخروج من مأزق المرض الهولندى

مقدمة

١ المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى ، مفهومه وأسبابه وأعراضه:

١-١ دراسة تحليلية لهيكل الصادرات السلعية لشرح أسباب المرض الهولندى:

أ - مجموعة سلع ريكاردو

ب - مجموعة سلع هيكشر-أوهلين

جـ- مجموعة سلع دورة المنتج

١-٢ أعراض المرض الهولندى وجهود الاصلاح الاقتصادى

٢ استراتيجية تشجيع الصادرات وأهميتها فى التنمية:

٢-١ أهداف استراتيجية تشجيع الصادرات

٢-٢ دور التصدير فى عملية التنمية

٢-٣ معوقات التصدير فى الدول النامية ومصر

٣ نحو استراتيجية قومية للتصدير وعلاج المرض الهولندى:

٣-١ المدخل الوظيفى لعملية التصدير على المستوى الجزئى

٣-٢ الاطار المؤسسى لتشجيع الصادرات على المستوى الكلى

٣-٣ امكانيات التصدير فى اطار استراتيجية قومية

أ - مجموعة سلع ريكاردو

ب - مجموعة سلع هيكشر-أوهلين

جـ- مجموعة سلع دورة المنتج

خاتمة

ملحق احصائى

مراجع الدراسة

رؤية استراتيجية لتشجيع الصادرات المصرية
والخروج من مأزق المرض الهولندى*

مقدمة :

من المفارقات التى تدعو الى التأمل حاليا أن هناك دراسات اقتصادية أجريت فى الستينيات والسبعينات كانت تصنف الاقتصاد المصرى ضمن الاقتصاديات الصناعية النامية والمؤهلة للتغلب على مؤشرات التخلف الاقتصادى، وأنها تقترب من حافة الانطلاق. وتأتى فى هذا الصدد دراسات فى السبعينيات أجراها المعهد الألمانى لسياسة التنمية Deutsches Institut fuer Entwicklungspolitik فى برلين، حيث صنفت مصر ضمن الدول الصناعية الجديدة، وأيضا ماذكره والت روستو W. Rostow فى الستينيات فى كتابه عن مراحل التطور الاقتصادى من تأهل مصر لمرحلة الانطلاق الاقتصادى.

وحتى منتصف السبعينات تميز الهيكل السلعى للصادرات المصرية بالتنوع النسبى وارتفعت نسبة السلع الصناعية، وتراجعت الصادرات التقليدية من القطن الخام، والتى جعلت من مصر مثالا كلاسيكيا للمحصول الوحيد طبقا للمزايا النسبية التى فرضها تقسيم العمل الدولى فى القرن التاسع عشر. ويلاحظ أنه خلال العقود الثلاثة الماضية قد ازداد الاهتمام فى الدراسات الأكاديمية وفى دوائر صناعة السياسة الاقتصادية باستراتيجية تشجيع الصادرات ودورها فى التنمية الاقتصادية. وبالرغم من مرور هذه السنوات نجد أن الموضوع ما زال مطروحا للبحث وقابلا للمناقشة، وهذا يدل على أننا مازلنا نحتاج الى انجاز المزيد من الجهد والتعلم بالممارسة الشاقة من اجل صياغة وتنفيذ استراتيجية قومية لتشجيع الصادرات.

---

* أجريت هذه الدراسة فى اطار منحة لاجراء بحوث قدمتها الهيئة الألمانية للتبادل الثقافى DAAD فى صيف ١٩٩٦ بجامعة برلين FU Berlin. ويشكر الباحث الأساتذة هورست تومان H. Tomann وديتر فايس D. Weiss وهايو ريزة H. Riese على ماقدموه من عون ورعاية وتوجيهات أثناء اجراء الدراسة، واستفاد بآرائهم. وتبقى مسئولية انجاز الدراسة بهذا الشكل على الباحث أولا وأخيرا.

يعانى الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينيات من تراجع الصادرات الصناعية ليقفز البترول الى قائمة الصادرات حتى أن نصيبه النسبى فى بعض السنوات تجاوز نسبة ٦٠%، وصاحب ذلك مشكلات هيكلية فى الاقتصاد المصرى يمكن أن نعبر عنها بما أطلق عليه فى الأدبيات الاقتصادية الحديثة "المرض الهولندى". لقد أدت استراتيجية التصنيع القائمة على احلال الواردات منذ الثلاثينيات دورها واصبح من الضرورى فى ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية اعادة النظر فى استراتيجية التصنيع. وهنا نطرح للبحث والمناقشة استراتيجية التوجه التصديرى، والتى اثبتت نجاحها فى اقتصاديات بعض الدول النامية فى آسيا وأمريكا اللاتينية، والتى حققت تخصيصا افضل للموارد ومعدلات مرتفعة للنمو.

يدور موضوع هذا البحث حول استراتيجية تشجيع الصادرات كمخرج من مأزق المرض الهولندى ومواجهة التخلف الاقتصادى وتحقيق معدلات أداء عالية للاقتصاد المصرى. وينقسم البحث الى ثلاثة أجزاء، فى الجزء الأول محاولة لعرض وتحليل ظاهرة المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى، فنقوم بتحليل لهيكل الصادرات السلعية بهدف القاء الضوء على تصدر البترول كمادة خام قائمة الصادرات، وفى الجزء الثانى توضيح لأهمية استراتيجية تشجيع الصادرات ونجاحها فى بعض الدول النامية، وفى الجزء الثالث نقدم رؤية لاستراتيجية قومية لتشجيع الصادرات المصرية.

١ المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى ، مفهومه وأسبابه وأعراضه:

مقدمة عن مفهوم المرض الهولندى:

إن ظاهرة تراجع صادرات السلع الصناعية المصرية لصالح منتج أولى وهو البترول يمكن تفسيرها بما يطلق عليه فى الأدبيات الاقتصادية اصطلاح " المرض الهولندى ". وقد انتشر استعمال هذا الاصطلاح فى مناقشات بعض الاقتصاديين البريطانيين فى بداية السبعينيات ليعبر عن تراجع الصادرات الصناعية أمام زيادة الصادرات لمادة أولية مثل البترول والغاز الطبيعى، وآثار ذلك السلبية على الدول الصناعية المستفيدة من استخراج بترول بحر الشمال مثل وبريطانيا. وكان ذلك من واقع خبرة هولندا فى الستينيات، عندما اكتشف الغاز الطبيعى أمام سواحلها، فتصدر قائمة صادراتها وهبط الإنتاج الصناعى بها وارتفعت نسبة البطالة . ومن هنا نشأ فى الأصل تعبير " المرض الهولندى " [م٣١ ، م ٣٢].

ويلاحظ أنه فى النصف الأول للثمانينيات ظهرت اختلالات مالية متزايدة فى الاقتصاد المصرى. وارتفع العجز فى الموازنة العامة للدولة ليبلغ نحو ٢٣% من الناتج المحلى الاجمالى. واستمرت الرقابة الحكومية على الأسعار والابقاء على انخفاض أسعار الطاقة بصورة مصطنعة والرقابة على الواردات والمغالاة فى سعر الصرف وعدم مرونته، وقد ادت هذه العوامل الى عدم الكفاءة فى توزيع الموارد، كما أن الاستثمارات فى الجهاز الانتاجى لم تستخدم المزايا النسبية للاقتصاد المصرى بطريقة كافية، ولم تحقق التنمية المنشودة. ومن جهة أخرى أدت تدفقات العملات الاجنبية من عائدات البترول والسياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج الى طمس المشكلات الهيكلية وتأجيل عمليات التكييف والعلاج الضرورى. وبانخفاض حصيلة صادرات البترول فى بداية الثمانينيات لم يكن الاقتصاد المصرى مستعدا للتكيف مع هذا التغيير، كما انخفضت الطاقة الاستيرادية وتم تمويل العجز فى ميزان المدفوعات عن طريق الديون الخارجية، وما بين ١٩٨٢-١٩٨٦ تضاعفت مبالغ خدمة الدين، وفى عام ١٩٨٧ لم تكن الحكومة قادرة على استمرار التوسع، وارتفع العجز فى ميزان المدفوعات الى نحو ٥,٣ مليار دولار. كما انخفضت الواردات الى نحو الثلث خلال سنتين، وذلك باتباع نظام صارم للرقابة الكمية. وجرى بطريقة خطيرة خفض بعض الاستثمارات مما يضر بالقدرة

على النمو فى المستقبل. كما أدى تزايد العجز فى الموازنة العامة الى الحد من حرية الائتمان المصرفى للقطاع الخاص مما أسرع بمعدلات التضخم [م٦]. هذه السياسات لها دلالات معينة، فقد اتبعت الحكومة سياسة سعر صرف غير مرن يصاحبه غلو فى قيمة الجنيه المصرى بنحو ٧٠% حتى نهاية الثمانينيات، كما أدت درجة الحماية المرتفعة للصناعة المحلية الى فرض قيود كمية وضرائب جمركية على الواردات. ولقد تزايدت اختلالات الاقتصاد المصرى بسبب الرقابة الحكومية على الأسعار والتى تطمس آليات الثمن ولا تعطى مؤشرات اقتصادية صحيحة عن حقيقة الاثمان [م٣١]. فنجد مثلا أن الصناعات المعدنية والكيماويات ومعدات النقل تلتهم الطاقة بالأسعار المدعمة بدلا من توجيه الاستثمارات الى قطاعات اقل استخداما للطاقة وفيها مميزات نسبية للاقتصاد المصرى مثل النسيج والأغذية. وبذلك اصبح تصدير منتجات الصناعات المستهلكة بكثرة للطاقة مثل الألومنيوم هو عبارة عن تصدير للطاقة الكهربية بثمن بخس. اذن لم يمكن الاستفادة من المزايا النسبية كتوفر امكانيات الصناعات الغذائية، وتوفر القوى العاملة الماهرة نسبيا فى قطاع التصنيع كما ارتبط الإنتاج الصناعى لدرجة كبيرة باستيراد المواد الخام، واتجه للسوق المحلية أساسا، وأهملت اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والقدرة على المنافسة، واهملت فرص التصدير، كما أن الإنتاج الزراعى جرى تعويقه بسبب فرض أسعار رسمية منخفضة للمنتجات الزراعية.

فيما يلى سنقدم دراسة تحليلية لهيكل الصادرات المصرية لتوضيح أبعاد المرض الهولندى، ثم نتطرق الى جهود برنامج الاصلاح الاقتصادى لادراك الى أى مدى يمكن اقتراح سبل العلاج.

١-١ دراسة تحليلية لهيكل الصادرات السلعية لشرح أسباب المرض الهولندى:

يمكن تقسيم صادرات السلع المصرية تبعا للمزايا النسبية والتنافسية حسب مفاهيم النظرية التقليدية والحديثة فى التجارة الدولية. [م٥، ص١١٩ ، م٢٥] وبالنظر الى درجة كثافة العمل أو رأس المال أو المكون التكنولوجى يمكن الاشارة الى ثلاث مجموعات نقوم بتحليلها فيما يلى (أنظر جدول ١ + جدول ٢):

جدول : (١) : هيكل الصادرات المصرية ١٩٦٩ - ١٩٧٩

السنة	سلع غذائية		سلع صناعية		بترول ومعادن		اجمالى
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	
١٩٦٩/٧٠	٢٢٢،٧	٦٧،٩	٩٧،١	٢٩،٣	٨،٣	٢،٨	٣٢٨،١
١٩٧٠/٧١	٢١٤،٦	٦٣،٣	١٠٩،٥	٣٢،٣	١٥،٢	٤،٤	٣٣٩،٣
١٩٧٣	٢٠٩،٤	٦٠،٦	١٢١،٣	٣٤،٨	١٨،٤	٥،٢	٣٤٩،١
١٩٧٤	٢٦٣،٨	٥٩،٤	١٤٢،٦	٢٩،٨	٣٧،٨	١٠،٨	٤٤٤،٢
١٩٧٥	٣٥٨،١	٦٠،٤	٢٠٩،٣	٣١،١	٢٥،٩	٨،٥	٥٩٣،٣
١٩٧٦	٢٧١,-	٤٩،٤	٢٥٢,-	٤٦،٣	٢٦,-	٤،٣	٥٤٩,-
١٩٧٧	٢٥٧,-	٤٣،١	٢٢٦,-	٣٨,-	١١٣,-	١٨،٩	٥٩٦,-
١٩٧٨	٢٨٣,-	٤٢،٤	٢٦٤,-	٣٩،٥	١٢١,-	١٨،١	٦٦٨,-
١٩٧٩	٢٢٠,-	٣٢،٤	٢٨٩,-	٤٢،٥	١٧١,-	٢٥،١	٦٨٠,-
١٩٨٩	٣٥٦,-	٢٣،٨	٤٢١,-	٢٨،٢	٧١٨,-	٤٨,-	١٤٩٥,-

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

جدول (٢): هيكل الصادرات المصرية فى الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٤

السنة	البترول		القطن		مواد خام		بضائع نصف مصنعة		بضائع مصنعة		الاجمالى	
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%
١٩٨١	١٤٥٧,٣	٦٤,٤٠	٣٢٠	١٤,١٤	١٠٤,٤	٤,٦١	٢٢٥,٩	٩,٩٨	١٥٥,٣	٦,٨٦	٢٢٦٢,٩	١٠٠
١٩٨٢	١٤٤٦,٧	٦٦,٣٤	٢٨٦	١٣,٠٩	١٣٤,٨	٦,١٧	١٦٨,٥	٧,٧١	١٤٨,١	٦,٧٨	٢١٨٤,١	١٠٠
١٩٨٣	١٤٠٠,٧	٦٣,٣٤	٣٠٨,٨	١٣,٧٢	١٥٥,٤	٦,٩٠	١٧٦,٧	٧,٨٥	٢٠٨,٧	٩,٢٧	٢٢٥٠,٣	١٠٠
١٩٨٤	١٢٦٤	٥٧,٥١	٣٤٠,١	١٥,٣٧	١٤٠	٦,٣٧	٢٠٠,٢	٩,١٠	٢٣٥,٨	١٠,٧٣	٢١٩٧,٩	١٠٠
١٩٨٥	١٧٦٧,٧	٦٧,٩٩	٢٩٩	١١,٥	١٣٢,٢	٥,٠٨	١٧٧,٣	٦,٨٢	٢٢٣,٧	٨,٩٩	٢٥٩٩,٩	١٠٠
المتوسط	١٤٧٦,٣	٦٤,٢١	٣١٠,٨	١٣,٥٢	١٣٣,٣	٥,٨٠	١٨٩,٧	٨,٢٥	١٩٤,٣	٨,٤٥	٢٢٩٩	١٠٠
١٩٨٦	١٠٤٨,٤	٥١,٠٤	٣٠٨,٤	١٥,٠١	١١٧,٥	٥,٧٢	٢٧٤,١	١٣,٣٤	٣٠٥,٥	١٤,٨٧	٢٠٥٣,٩	١٠٠
١٩٨٧	١٠٨٣,٨	٣٥,٥٨	٢٧٢,١	٨,٩٣	٣٣٤,١	١٠,٩٧	٧٤٩,٤	٢٤,٦٠	٦٠٦,٦	١٩,١٩	٣٠٤٦	١٠٠
١٩٨٨	١٢٩٨,٢	٣٢,٥٠	٣١٨,٦	٧,٩٧	٣٢٨,٩	٨,٢٣	٨٥٥,٥	٢١,٤٢	١١٩٣,٤	٢٩,٨٨	٣٩٩٤,٥	١٠٠
١٩٨٩	١٧٣٣,٢	٣٠,٢٢	٥٩٤,٢	١٠,٣٦	٤١٠,٨	٧,١٦	١١٦٩	٢٠,٣٨	١٨٢٧,٦	٣١,٨٧	٥٧٣٤,٥	١٠٠
١٩٩٠	٢٠٣١,٣	٣٠,٨١	٥٦٢,٢	٨,٥٣	٥٢٣,٨	٧,٩٤	١٢٦٢	١٩,١٤	٢٥٧٤,٧	٣٩,٠٥	٦٥٩٣,٨	١٠٠
المتوسط	١٤٣٨,٩	٣٣,٦	٤١١,١	٩,٦	٣٤٣	٨	٨٦١,٩	٢٠,١٢	١٣٠١,٦	٣٠,٤	٤٢٨٤,٥	١٠٠
١٩٩١	٦٣٢٥,٥	٥٣,٧٧	١٩٣,٤	١,٦٥	٦٥٠,١	٥,٥٢	١٢٨٩٥	١٠,١٦	٣٣٠٦,٢	٢٨,١٠	١١٧٦٤,٧	١٠٠
١٩٩٢	٤٤١١,٣	٤٣,٣٧	١٧٥,٢	١,٧٢	٧٧٩,٢	٧,٦٦	١٢٦٣٢	١٢,٤٢	٣٥٤٢,٣	٣٤,٨٢	١٠١٧١,٢	١٠٠
١٩٩٣	٥١٧٨,٧	٤٩,٤٩	١٤٦,٧	١,٤٠	٧٠٣,٥	٦,٧٢	١٠٨٧	١٠,٣٨	٣٣٤٨,٨	٣٢	١٠٤٦٤,٥	١٠٠
١٩٩٤	٤٥١٦,٧	٣٨,٤١	٧٩١,١	٦,٧٣	٥٥٠	٤,٦٨	١٨٠٩٤	١٥,٣٩	٤٠٩٠,٣	٣٤,٧٩	١١٧٥٧,٥	١٠٠
المتوسط	٥١٠٨	٤٦,٢٧	٣٢٦,٦	٢,٩٦	٦٧٠,٧	٦,٠٧	١٣٦٢	١٢,٢٤	٢٥٧١,٩	٣٢,٣٥	١١٠٣٩,٥	١٠٠
اجمالى المتوسط	٢٤٩٧,٤	٣٤,٧٦	٣٥١,١	٤,٩	٣٦١,٨	٥,٠٣	٧٦٤,٨	١٠,٦	٣٢١٠	٤٤,٧	٧١٨٥,١	١٠٠
تغيير%	٢٠٩,٩		١٤٧,٢		٤٢٦,٨		٧٠١		٢٥٣٤		٤٧١٩,٦	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، وحسابات خاصة

أولا: مجموعة سلع ريكاردو :

يفسر ريكاردو قيام التجارة بتوفر المزايا النسبية والعامل الحاسم فيها هو توفر الموارد الطبيعية وعنصر العمل والمناخ الملائم، وتشمل هذه المجموعة اساسا المنتجات الزراعية والتعدينية وسلع نصف مصنعة تحتوى على جزء كبير من الموارد المحلية. وتطور المزايا النسبية لسلع ريكاردو يبدأ باستخدام موارد طبيعية جديدة ، ويؤدى تقدم وسائل المواصلات الى استخدام افضل لهذه الموارد ، وفى مرحلة تالية تظهر سلع بديلة. والمثال التقليدى لهذا التطور هو القطن المصرى . وبتحليل التركيب السلعى للصادرات المصرية فى الخمس عشرة سنة الماضية نجد أن سلع ريكاردو تتمثل فى البترول بمتوسط ٣٥% ، والقطن ومواد خام أخرى نحو ١٠% . وسلع نصف مصنعة هو ١٠%.

ثانيا: مجموعة سلع هيكشر – أوهلين :

وهى سلع تامة الصنع وتتميز بأن دالة إنتاجها متشابهة وتكنولوجيا إنتاجها معروفة فى جميع الدول ، والانتاجية الحقيقية لعنصرى رأس المال والعمل تتوقف على نسبة تضافرهما، والسلع كثيفة العمل تتمتع الدول النامية بميزة نسبية فى إنتاجها لتوفر نسبى لعنصر العمل بها، بينما تتمتع الدول الصناعية بوفرة رأس المال وانتاج سلع صناعية كثيفة رأس المال. وبلغ متوسط نصيب سلع هيكشر – أوهلين فى الصادرات الصناعية لمصر فى الخمس عشرة سنة الماضية نحو ٤٥%، وهى فى أغلبها سلع كثيفة العمل مثل المنسوجات والملابس والمصنوعات الجلدية ونسبة اقل للسلع كثيفة رأس المال مثل الكيماويات والأدوية والآلات.

ثالثا: مجموعة سلع دورة المنتج :

ترجع نظرية دورة المنتج الى فيرنون Vernon، وهى تدرس أنماط التجارة لمنتجات التكنولوجيا الحديثة، وهى تمر بدورة حياة عند إنتاجها وتسويقها، وتشمل ثلاث مراحل وهى مرحلة السلعة التكنولوجية الجديدة وتكون سلعة غير نمطية وتكلفة إنتاجها وتسويقها مرتفعة، ثم مرحلة نضوج السلعة وفيها تنخفض تكلفة الإنتاج والتسويق وينتشر الطلب عالميا فى الاسواق الخارجية، ثم مرحلة السلعة النمطية وفيها تكون الدول الاقل نموا مؤهلة لتوطين الإنتاج بها. وأمثلة سلع دورة

المنتج أجهزة التليفزيون والكمبيوتر وكافة منتجات التكنولوجيا الراقية التى تتطلب فى بداية إنتاجها تكلفة باهظة للبحث والتطوير، ثم فى نهاية دورة حياتها تنخفض تكلفة إنتاجها وقد تنتقل مراكز إنتاجها الى الدول النامية، كما يحدث حاليا فى دول جنوب آسيا وصادرات مصر من سلع دورة المنتج ضئيلة نسبيا وتتمثل فى صادرات بعض شركات الالكترونيات والاجهزة الكهربية الى اسواق الدول العربية والافريقية.

وبتحليل هيكل الصادرات المصرية خلال ربع القرن الماضى كما هو وارد فى الجدولين ١ + ٢، نجد أن حصيلة صادرات مصر من سلع هيكشر - أوهلين خاصة السلع الصناعية كثيفة رأس المال قد بلغت قيمتها فى نهاية الستينيات نحو ٩٧ مليون جنيه بنسبة ٢٩,٣% من اجمالى الصادرات، بينما كانت صادرات مصر من سلع ريكاردو وأبرزها البترول ومواد الوقود نحو ٨,٣% مليون جنيه أى بنسبة ٣,٨% من اجمالى الصادرات، أو بمعنى آخر أن الصادرات السلعية الصناعية بلغت حينئذ نحو عشرة أضعاف الصادرات من البترول، وذلك يدل على أن جهود التصنيع فى الستينيات أدت الى تنويع هيكل الصادرات المصرية وزيادة نصيب السلع الصناعية فى قائمة الصادرات حتى أنها بلغت فى سنة ١٩٧٥ نحو ٤٦,٣% من قيمة الصادرات بينما لم تتجاوز صادرات البترول نسبة ٤,٣%، فقد حدث تراجع فى صادرات المواد الخام سواء الزراعية مثل القطن أو المعدنية مثل البترول. وتنويع تشكيلة الصادرات حتى منتصف السبعينيات يدل أيضا على أن استراتيجية التصنيع باحلال الواردات، أدت دورها فى ارساء قاعدة صناعية يمكن أن تنطلق نحو التصدير بتبنى استراتيجية للتوجه التصديرى [م٢٣ ، م ٣٠] الا أن صادرات البترول ارتفعت نسبتها وتصدرت قائمة الصادرات المصرية، حيث ارتفعت من ٤,٣% فى منتصف السبعينيات الى ٦٨% فى منتصف الثمانينيات بينما تراجعت نسبة صادرات السلع الصناعية من ٤٦,٣% الى حوالى ٨,٥% فى نفس الفترة .

١-٢ أعراض المرض الهولندى وجهود الاصلاح الاقتصادى:

مقدمة:

منذ منتصف السبعينيات تبذل مجهودات لتحرير الاقتصاد المصرى، حيث بدأت مسيرة مصر فى طريق الانفتاح الاقتصادى والتحول من نظام التخطيط وتدخل

الدولة الواسع فى الحياة الاقتصادية الى ليبرالية اقتصادية تعطى دورا أكبر للقطاع الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية. وتضمنت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى بدايتها حلولا مؤقتة وليست جذرية لمشكلات الاقتصاد المصرى. [م٢٩] وفى النصف الثانى للثمانينيات بدأ الاصلاح الاقتصادى الشامل يراعى الجوانب الاجتماعية والصعاب التى تواجه ذوى الدخول المحدودة. وفى عام ١٩٨٦ بدأت مصر برنامج شامل للاصلاح الاقتصادى والتكييف الهيكلى، ومنذ ذلك الحين اتخذت خطوات جادة فى طريق الاصلاح الاقتصادى الشامل ولعل من أهم الانجازات فى هذا المجال حدوث تقدم ملموس فى مجال تحرير أسعار السلع الصناعية وأيضا السلع الزراعية، وساهم ذلك فى عملية تصحيح هيكل الأسعار بصفة عامة، كما تم اصلاح هيكل سعر الصرف والفائدة، وترك تحديدها لقوى السوق والعرض والطلب طبقا لحالة السوق والسيولة، واعتبارا من مايو ١٩٨٧ اتبع نظام سعر الصرف المرن بصدور قانون لتوحيد السوق المصرفية، وأيضا تم تحرير سعر الصرف الاجنبى فى اطار سوق حرة منذ اكتوبر ١٩٩٠، كما تم تحرير حركة النقد الاجنبى مع العالم الخارجى والسماح لوحدات غير مصرفية للتعامل فى السوق الحرة للنقد الاجنبى اعتبارا من فبراير ١٩٩١، وبذلك قضى على السوق غير المنظمة للصرف الاجنبى ونتج عن ذلك استقرار سعر الصرف وتوفر السيولة، كما طبقت اجراءات لتحرير التجارة الخارجية باحلال آليات العرض والطلب بدلا من القيود الكمية على الواردات، كما جرى رفع القيود الكمية على الصادرات فيما عدا اربع سلع، واتخذت اجراءات لتطوير الجهاز المصرفى وتطبيق المعايير المتعارف عليها دوليا وتطبيق معايير الملاءمة التى اقرتها لجنة بال، وجرت مراجعة لقانون البنوك والائتمان، وتم اصدار قانون لقطاع الأعمال العام لتطوير اسلوب ادارته وانعاش دوره فى الاقتصاد القومى، كما اتخذت خطوات هامة لاصلاح سوق المال واجريت تعديلات تشريعية لتشجيع انسياب رؤوس الأموال، هذه الاجراءات كلها استهدفت خلق مناخ مناسب للمستثمرين والمنتجين فى القطاعين العام والخاص وقد تم ذلك فى ظل السيطرة على التضخم عن طريق التحكم فى المعروض النقدى وتقييد الائتمان واصدار اذون الخزانة بسعر الفائدة السائد عالميا.[م٢]

ولسنا فى صدد تقويم نتائج برنامج الاصلاح الاقتصادى وانما نهدف فى اطار دراستنا الى معرفة لأى مدى يؤدى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى الى مواجهة

الاقتصاد المصرى لعواقب المرض الهولندى ودور استراتيجية للتوجه التصديـــرى فى هذا الموضوع. لذلك نتناول فى هذا الجزء من الدراسة عرض وتحليل لتجربـــة الإصلاح الاقتصادى من حيث الأداء الاقتصادى منذ بداية التسعينيات، ثم الإصلاح الهيكلى، ومدى نجاح الاصلاح الاقتصادى فى مواجهة أعراض المرض الهولندى.

ان الاقتصاد المصرى يشهد منذ ثلاثة عقود تحولات جذرية أملتها ظروف محليـــة وإقليمية وعالمية، تمثلت فى التحول من اقتصاد يعتمد على التخطيط وتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى إلي نظام اقتصادى يتجه نحو المنافســـة واقتصـــاد الســـوق وتشجيع المبادرات الفردية. وفى هذا الصدد صدرت تشريعات اقتصادية منذ بدايـــة السبعينيات تعبر عن تحول الاقتصاد المصرى تجاه اقتصاد الســـوق. فقـــد صـــدر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تشجيع اســـتثمار رأس المـــال العربـــى والأجنبـــي والمناطق الحرة، ولحقته تعديلات لعل أهمها صدور القـــانون رقـــم ٢٣٠ لســـنة ١٩٨٩ وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧. وقد بذلت جـــهود كثيرة على المستوى التشريعي والمؤسسي من أجل تحقيق انطلاقة كبـــيره للتنميـــة الاقتصادية فى ظل آليات السوق، إلا أنه لم تتحقق النتائج المرجوة. فقـــد تفـــاقمت مشكلات هيكلية فى الاقتصاد المصرى حيث ارتفع معدل التضخم حتى وصل إلـــى نحو ٢٠% فى أواخر الثمانينيات، وتزايد حجم البطالة حتى بلغ حوالى مليون فرد بمعدل بلغ ٧% تقريبا، وتزايد العجز فى ميزان المدفوعـــات حتـــى بلـــغ حوالـــي ٤مليارجنيه، أيضا زاد العجز في الموازنة العامة للدولة حتى بلغت نسبته حوالـــي ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد حتمت هذه الأزمة المتفاقمة البحـــث عـــن علاج لاصلاح هذا الخلل. وقد بدأت محاولات الإصلاح منذ السبعينيات واســـتمرت هذه المحاولات حتى منتصف الثمانينات إلا أنها كانت تتسم بعدم الشمولية وقصـــر المدة الزمنية المتاحة للبرنامج وعدم وجود إجماع بين مخططي السياسة الاقتصادية على سلامتها. ومع بداية التسعينيات تبنت الحكومة برنامجا للإصلاح الاقتصـــادى بمساندة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبمساعدات مـــن الولايـــات المتحـــدة الأمريكية والاتحاد الأوربى، يستهدف تحقيق الإصلاح المالى والنقدى، ثم التكييـــف الهيكلى ورفع القدرات الذاتية للاقتصاد المصرى.

أداء الاقتصاد المصرى والمؤشرات الاقتصادية الكلية:

بتحليل مؤشرات الناتج المحلى الإجمالي يلاحظ تراجع معدل النمـــو قبـل مرحلـة الإصلاح الاقتصادى من ٥,١% سنة ١٩٨٨/٨٧ الى٣,٦% سنة١٩٩١/٩٠ بينمـا ارتفع معدل النمو فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى من ١,٩% سنة ١٩٩٢/٩١ إلـي ٤,٤% سنة ١٩٩٧/٩٦، حيث ارتفع الناتج المحلى الإجمالي من ١٣٩,١ مليار جنيه سنة ١٩٩٢/٩١ إلـي ١٦٣,٢ مليـار جنيـه سـنة ١٩٩٧/٩٦، (بأسـعار سـنة ١٩٩٢/٩١). ورغم هذا الارتفاع فى معدلات نمو الناتج المحلـى الإجمـالي إلا أن نسبة الاستثمار إلي الناتج المحلى الإجمالي قد انخفضت من ٣٣% سـنة ١٩٨٨/٨٧ إلي ٢٤% سنه ١٩٩١/٩٠ ثم ثبتت عند معـدل ٢٠% خـلال مرحلـة الإصـلاح الاقتصادى. وقد ساهم الادخار المحلى الإجمالي بحوالي ٢٢% من الناتج المحلـى الإجمالي سنة ١٩٨٨/٨٧، وانخفض إلي ١٧% سنه١٩٩١/٩٠ ثم توالى الانخفاض فى بداية مرحلة الإصلاح حتى بلغ ١٣% سنة ١٩٩٣/٩٢ ثم عاود الارتفاع بعد ذلك ليصل إلي ١٦% سنة١٩٩٥/٩٤، ١٧% عام ١٩٩٧/٩٦، وبذلك انخفضت الفجـوة الاستثمارية من ١١% عام ١٩٨٨/٨٧ إلي ٧% عـام ١٩٩١/٩٠ ثـم ٣%عـام ١٩٩٧/٩٦. وقد تذبذب المعامل الحدى لرأس المال / الناتج ICOR حيث ارتفع مـن ٥,٣% سنة ١٩٨٨/٨٧ إلي ١١,٩% سنة ١٩٩١/٩٠، ثم توالى الانخفاض بعد ذلك ليصل إلي حوالى ٥% سنه ١٩٩٧/٩٦ ويعكس انخفاض المعامل الحدى لرأس المال /الناتج زيادة فى كفاءة استخدام الموارد.[م٢]

<u>أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى ونتائجه الأولية:</u>

فى ربيع ١٩٩٠ بدأ تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادى فى مصر بتشجيع وتدعيم من صندوق النقد الدولى *IMF* والبنك الدولى *WB* وبعض الدول الكبرى وعلى رأسـها الولايات المتحدة الأمريكية .ويطلق على البرنامج الإصلاحى الذى تعهدت الحكومة المصرية القيام به برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى *Economic Reform and Structural Adjustment Program (ERSAP)* وهدفه الأساسـى دفـع عجلـة التنمية الاقتصادية بما يؤكد رفع المستوى المعيشى للأفراد ويرتكز البرنامج علـى ثلاثة أسس وهى أولا تحقيق الاستقرار لأجل استعادة التوازن الكلى وذلك بمسـاعدة صندوق النقد الدولى من خلال ما يسمى بترتيبات المساندة *Stand-by Arrangement* ، وثانيا التعديل الهيكلى لتحسين الكفاءة فى تعبئة عناصر الإنتاج وتوزيعها على

الاستخدامات المختلفة بينما تجرى عملية التحويل لصالح القطاع الخاص واستراتيجية تنمية الصادرات وذلك بمساعدة قرض من البنك الدولى سمى بقرض التعديل الهيكلى بما يساوى ٣٠٠ مليون دولار ، وثالثا تعديل السياسات الاجتماعية حتى يمكن التضييق من نطاق الآثار المعاكسة للإصلاحات الاقتصادية على محدودى الدخل والفقراء إلى أدنى حد ممكن وذلك بمساعدة الصندوق الاجتماعى للتنمية *Social Fund for Development* والذى يتم تمويله بواسطة البنك الدولى وجهات أخرى مانحة للمساعدات .

وتمثلت أهداف المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى فيما يلى :

(١) خفض معدلات التضخم وعجز الميزان الجارى والميزانية واستعادة الملاءة المالية *Credit worthiness* للدولة، (٢) تقوية الثقة بالبنوك ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها *Banks' solvency* والرقابة عليها وتنظيم نشاطها بما يكفل رفع مستوى أدائها، (٣) خصخصة وإعادة هيكلة شركات القطاع العام وإصلاح العلاقات المالية بينها وبين الحكومة، (٤) تحرير معظم الأسعار فى قطاعى الصناعة والزراعة والعمل على رفع أسعار المواصلات والطاقة تدريجيا بما يتناسب مع التكلفة الحدية فى الأجل الطويل أو مستويات الأسعار الدولية، (٥) التخلص من أى قيود ماعدا التعريفةالجمركية على الواردات والصادرات والعمل على خفض التعريفة على الواردات، (٦) تشجيع القطاع الخاص على النمو من خلال إلغاء أنواع الرقابة على الاستثمار والإنتاج وإنهاء الاحتكارات الحكومية وكذلك أوضاع التحيز القائمة ضد المشروعات الخاصة فى مشترياتها لمستلزمات إنتاجها من القطاع العام، (٧) تقليل الآثار المعاكسة للإصلاح الاقتصادى على الفقراء إلى أدنى حد ممكن عن طريق الصندوق الاجتماعى للتنمية [م٢].

وقد حقق برنامج الاصلاح الاقتصادى بعض الانجازات الجيدة بكافة المقاييس، وأهمها خفض نسبة التضخم وعلاج العجز فى الموازنة العامة للدولة وتحرير التجارة الخارجية. ونتناول تحليل هذه الانجازات فيما يلى:

أولا: خفض معدل التضخم :

لخفض معدل التضخم طبقت مجموعة إجراءات انكماشية تعمل فى مجموعها على خفض الطلب النقدى على المستوى الكلى وتمثلت فى التحكم الشديد فى الإصدار

النقدى الجديد وتضييق الائتمان المصرفى بالتشدد فى السقوف الائتمانية، رفع مستوى سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى لتشجيع الأفراد على زيادة ودائعهم بالبنوك ولخفض القروض لأجل الاستهلاك، ورفع مستوى سعر الخصم، اقتراض الدولة من الأفراد بإصدار أذون خزانة مميزة بأسعار فائدة معومة تعتمد على حالة الطلب والعرض، وذلك لامتصاص السيولة النقدية من أيدى الأفراد. ان تحول الاقتصاد المصرى نحو آليات السوق واعطاء دور الريادة للقطاع الخاص لقيادة وتسيير النشاط الاقتصادى، أظهر مبدئيا تحسن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، حيث انخفض معدل التضخم من ٢١% سنة ١٩٩٠/٨٩ إلي ١٠% سنة ١٩٩٥/٩٤ ثم إلي حوالى ٨% سنة ١٩٩٦/٩٥، حتى وصل إلي حوالى ٧% سنة ١٩٩٧/٩٦. ونجحت السياسة النقدية فى ضبط معدلات التوسع النقدى للسيطرة على الضغوط التضخمية، فقد انخفض معدل النمو السنوى فى السيولة المحلية M_2 من ١٩,٧% سنة ١٩٩٠/٨٩ إلي ١٦,٤% سنة ١٩٩٣/٩٢، ثم إلي ١٣% سنة ١٩٩٦/٩٥، ووصل ذلك المعدل إلي ١٠% فى سنة ١٩٩٧/٩٦. وقد أمكن عن طريق تطبيق الوسائل الانكماشية الحد من معدل التضخم، لكن استفادة الطبقات المختلفة من خفض معدل التضخم من سنة لأخرى لم تكن متساوية بطبيعة الحال وظل العبء كبيرا نسبيا على محدودى الدخل والفقراء. إن الأساليب التى اتبعت لمعالجة التضخم فى مصر هى بطبيعتها قصيرة الأجل وانكماشية، والواقع أن الأسباب الهيكلية للتضخم فى مصر لم يتم علاجها جذريا باتباع الأساليب النقدية والمالية الانكماشية، وهذه الأسباب الهيكلية يتم علاجها فى الأجل الطويل. والتضخم فى مصر يرجع أساسا إلى الفجوة القائمة بين المعدلات المنخفضة لنمو الناتج الحقيقى وارتفاع معدلات نمو الطلب الكلى النقدى. كما ترجع ظاهرة التضخم فى مصر إلى منتصف الستينات لأسباب متعددة هيكلية ونقدية من أهمها الجمود النسبى للجهاز الإنتاجى مما أدى إلى عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

ثانيا: معالجة عجز الموازنة العامة للدولة:

بلغ عجز الموازنة العامة فى مصر بلغ ٢٥% من الناتج المحلى الإجمالى فى منتصف السبعينات ونحو ٢٣% فى ١٩٨٢ ثم ١٩,٥% فى مطلع ١٩٩٠. وتمثل أحد الأهداف الرئيسية فى البرنامج الإصلاحى فى خفض عجز الموازنة العامة تدريجيا

وعملت الحكومة على تحقيق هذا الهدف من خلال تنمية موارد الدولة بشكل تدريجى ومنتظم من جهة وخفض الإنفاق العام من جهة أخرى. وبالنسبة لتنمية موارد الدولة اتخذت بعض الاجراءات، ومنها تطوير ضريبة الاستهلاك لتصبح ضريبة عامة على المبيعات، والعمل على حصر كافة الأنشطة لإخضاعها للضرائب، وإحكام مكافحة التهرب الضريبى وتنشيط تحصيل المتأخرات وسرعة الفصل فى المنازعات الضريبية، والعمل على تطوير نظم العمل فى مجال الجمارك من خلال تبسيط الإجراءات وتشريد الإعفاءات وسد ثغرات التهرب إلى جانب ترشيد الرسوم الجمركية وتيسير إجراءات التصدير. وسعت الدولة الى خفض الإنفاق العام بخفض مخصصات دعم السلع الاستهلاكية تدريجيا، والعمل على تجميد أعداد موظفى الحكومة وتقييد الزيادة فى الرواتب، وخفض مصروفات الدفاع، وترشيد الانفاق العام، وتخلى الحكومة عن التزامها بتمويل استثمارات قطاع الأعمال العام وذلك بعد فصل هذه الاستثمارات عن الاستثمارات الحكومية . ويلاحظ أن هذه الخطوة قد اتخذت فى إطار سياسة تحرير القطاع العام وضرورة اعتماده على تمويله الذاتى وما يتاح له من قروض محلية أو خارجية، والتخلى عن أعباء دعم بعض الهيئات الاقتصادية الهامة فى مجال النقل والكهرباء وذلك بإصلاح هياكلها الاقتصادية وجعلها تعتمد على التمويل الذاتى [م٣٣]. ولم تثمر الاجراءات السابقة فى خفض عجز الموازنة كثيرا فى عام ١٩٩١/٩٠ بسبب ظروف حرب الخليج . فقد نمت الموارد العامة إلى ٢٨% من الناتج المحلى الإجمالى فى مطلع ١٩٩١ مقابل ٢٤,٥% فى مطلع ١٩٩٠. أما الإنفاق العام فبالرغم من محاولة خفضه إلا أنه ازداد بسبب ظروف حرب الخليج من ٤٤% من الناتج المحلى الإجمالى فى مطلع عام ١٩٩٠ إلى ٤٩% فى مطلع ١٩٩١. فقد اضطرت الحرب الحكومة إلى زيادة الإنفاق على الجيش وزيادة الدعم الغذائى لمواجهة عودة أعداد كبيرة من العاملين المصريين بالخليج فى ظروف غير عادية. الا أن ظروف الحرب نفسها ساعدت من جهة أخرى فيما بعد فى تخفيف أعباء الموازنة العامة . فقد حدث خفض كبير فى الدين الخارجى لمصر من قبل الدول الغربية والخليجية مما أدى إلى تخفيف أعباء خدمة الدين التى تتحملها الموازنة العامة. ومنذ بداية التسعينيات تم الاعتماد على الموارد الحقيقية لتمويل عجز الموازنة حيث تم الاعتماد على أذون الخزانة إلى جانب ترشيد الإنفاق الحكومى الجارى حيث انخفض الإنفاق الحكومى الجارى كنسبة من الناتج

المحلى الإجمالي حسب بيانات البنك المركزى المصرى من ٢٦,٧% سنة ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٢,٥% سنة ١٩٩٦/٩٥، ثم إلى ٢١% سنة ١٩٩٧/٩٦ وقد نتج عن ذلك تحقيق فائض فى النشاط الجارى ابتداء من سنة ١٩٩٢/٩١ بلغ ١,٢% من الناتج المحلى الإجمالي واستمر ذلك الفائض فى التحسن ليصل إلى ٢,٦% سنة ١٩٩٥/٩٤ ثم إلى ٣% سنة ١٩٩٧/٩٦ مقابل عجز جارى فى الفترة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩١/٩٠ وصل أقصاه سنة ١٩٩٠/٨٩ حيث بلغ حوالى (٥,٦%) من الناتج المحلى الإجمالي. وانخفض العجز الكلى من ١٧,٦% سنة ١٩٨٨/٨٧ إلى ١٥% سنة ١٩٩١/٩٠ ثم استمر فى الانخفاض حتى بلغ ١,٢% سنة١٩٩٥/٩٤ ثم وصل ذلك العجز إلى ٠,٩% سنة ١٩٩٧/٩٦.(م ٢)

لقد انتهت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى و نجحت فى تحقيق التثبيت الاقتصادى، حيث انخفض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي من حوالى ١٥% سنة ١٩٩١/٩٠ إلي حوالى ١,٣% فى سنة ١٩٩٦/٩٥. وقد وصل هذا العجز إلى أقل من ١% عام ١٩٩٧/٩٦. وقد كان للنتائج المحققة أثرها فى الحد من معدلات التضخم . ولكن ينتقد على الأساليب التى اتبعت فى تنمية الإيرادات العامة أنها أخذت فى الاعتبار هدف خفض عجز الموازنة العامة كهدف مالى أكثر من اهتمامها بالهدف النهائى وهو دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى مصر. وترتب على أساليب خفض عجز الموازنة العامة آثار توزيعية لغير صالح محدودى الدخل والفقراء [م ٣]. كذلك ترتب على خفض الإنفاق العام للدولة المخصص لدعم السلع الاستهلاكية وبعض الخدمات الضرورية آثار توزيعية لغير صالح محدودى الدخل والفقراء . إن هدفا من أهداف البرنامج الإصلاحى وهو تخفيض عجز الموازنة العامة قد تحقق إلى حد كبير فى خلال المرحلة الأولى من هذا البرنامج وأدى دورا فى خفض معدلات التضخم، ولكن الأساليب التى اتبعت لخفض العجز فى الموازنة كانت مالية بحتة.

ويوضح الجدول التالى تطور الإنفاق العام والإيراد العام وعجز الموازنة:

جدول (٣): تطور الموازنة العامة فى مصر (١٩٩١ - ١٩٩٦)

بالمليون جنيه

السنة المالية	٩٢/٩١ فعلى	٩٣/٩٢ فعلى	٩٤/٩٣ فعلى	٩٥/٩٤ فعلى	٩٦/٩٥ فعلى مبدئى
اجمالى الاستخدامات	٤٧٥٦٣	٥٢٢٢٣	٥٦٢٦٤	٥٨٢٥٦	٦٣٥٠٠
اجمالى الايرادات	٤١٤٠٦	٤٦٧٠٣	٥٢٥٦٧	٥٥٧١٩	٦٠٦٠٠
العجز الكلى	(٦١٥٧)	(٥٥٢٠)	(٣٦٩٧)	(٢٥٣٧)	(٢٩٠٠)

المصدر : البنك الأهلى ، النشرة الاقتصادية، العدد الثانى-المجلد الخمسون، ١٩٩٧.

لقد كان للنتائج المحققة أثرها فى الحد من معدلات التضخم . ولكن ينتقد على الأساليب التى اتبعت فى تنمية الإيرادات العامة أنها أخذت فى الاعتبار هدف خفض عجز الموازنة العامة كهدف مالى أكثر من اهتمامها بالهدف النهائى وهو دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى مصر. فمعدلات الضرائب على نشاط الأعمال سواء قبل قانون الضريبة الموحدة أو بعده كانت وما زالت تعتبر مرتفعة جدا فى ظروف دولة نامية مثل مصر.

ثالثا: الإصلاح الهيكلى وتحرير التجارة الخارجية:

من أهم دعائم برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر تهيئة البيئة الاقتصادية للتحول إلى اقتصاد السوق ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومى، وقد اتخذت خطوات فى سبيل تحرير الاقتصاد المصرى، وذلك بتحرير التجارة الخارجية، وتنشيط بورصة الأوراق المالية وتقوية قطاع التأمين، وتهيئة مناخ جيد للاستثمار وإزالة المعوقات التي يواجهها الاستثمار المباشر، ثم تطبيق برنامج للخصخصة واصلاح وحدات قطاع الأعمال العام.

وقد طبقت إجراءات اقتصادية لتحرير التجارة الخارجية وذلك استكمالا لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر. ومن أهم تلك الاجراءات إزالة القيود المفروضة على كل من الواردات والصادرات، وإصدار لائحة جديدة للاستيراد والتصدير عام ١٩٩١، تم تعديلها بهدف دعم تحرير التجارة الخارجية، وتحرير وتوحيد أسعار الصرف، وأيضا تحرير الواردات من خلال الإلغاء التدريجى للقيود غير الجمركية

الصرف، وأيضا تحرير الواردات من خلال الإلغاء التدريجى للقيود غير الجمركية ورفع الحظر عن كافة السلع المستوردة باستثناء الملابس الجاهزة والأقمشة. وإنشاء المجلس الأعلى للتصدير برئاسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية رئيس الوزراء والوزراء المختصين وبعض رجال الأعمال ليقوم بدور بارز وفعال فى حل مشاكل التصدير وتوسيع قاعدة انتشار الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة لها ويحقق لها القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية وصولا إلى تحقيق الهدف المنشود وهو زيادة معدلات التصدير. وطرأ تحسن واضح على ميزان المدفوعات وارتفع حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي. كما انخفض معدل التضخم من حوالى ١٥% عام ١٩٩١/٩٠ الي حوالي ٨% عام ١٩٩٦/٩٥ ثم ٧% عام ٩٦/ ١٩٩٧.[م٢] ويتضح ذلك من استعراض موقف ميزان المدفوعات والدين الخارجى ونوجزه فيما يلى:

(أ) الواردات:

اتجهت الواردات من السلع والخدمات خلال الثلاث سنوات التى سبقت عملية الإصلاح الاقتصادى عام ١٩٩٢/٩١ إلى النمو بمعدل متوسط يصل إلى ٦.٣%. ثم انخفضت خلال عام بدء تطبيق الإصلاح بحوالى ٥% عام ١٩٩٢/٩١. ويرجع الانخفاض فى الواردات إلى توحيد سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار والذى تضمن إجراء تخفيض قيمة الجنيه المصرى، والذى أدى بدوره إلى ارتفاع السعر المحلى للواردات وبالتالي انخفاضها خلال ذلك العام. وابتداء من عام ١٩٩٢/١٩٩١ وحتى ١٩٩٧/١٩٩٦ بدأت الواردات ترتفع مرة أخرى وذلك بمعدل نمو سنوى حوالى ٥,٥% فى المتوسط.

كما نلاحظ أيضا أن سنة ١٩٩٢/١٩٩١ التى انخفضت فيها الواردات بنسبة ٥% تقريبا هى السنة التى تحقق فيها ادنى معدل نمو للناتج المحلى الإجمالي، حيث بلغ ١,٩%.

(ب) الصادرات:

شهدت الصادرات المصرية من السلع والخدمات بعض التقلبات خلال الفترة من ١٩٨٩/٨٨ حتى ١٩٩٧/٩٦. فقد زادت الصادرات عام ١٩٨٩/٨٨ بنسبة ١٠,٣% قياسا إلى العام السابق، ثم قفزت إلى النمو بمعدل يصل إلى ١٨,٨% عام ١٩٩١/٩٠. ثم انخفضت الصادرات عام ٩٢/٩١ - عام بدء الإصلاح الاقتصادى - بنسبة ٢,١%. أخذت الصادرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة من ١٩٩٥/٩٤ حتى

١٩٩٧/٩٦ اتجاها صعودا وان كان يتسم بالتقلب حيث كانت معدلات النمو فى هذه السنوات هى ٧,٨%، ١٥,١%، ٦,١% على الترتيب.

(ج) تحويلات المصريين العاملين بالخارج:

اتسمت تحويلات العاملين بالخارج بالتقلب خلال الفترة من ١٩٨٩/٨٨ حتى ١٩٩٧/٩٦، حيث حققت ارتفاعا ملحوظا عام١٩٩٢/٩١ بنسبة ٤٦,٠ %، ويرجع ذلك إلى توحيد سعر صرف الجنيه المصرى وتخفيض قيمته، أعقب هذه الزيادة الكبيرة هبوط فى التحويلات بنسبة ٩,٥% سنة ١٩٩٣/٩٢ عن العام السابق مباشرة، وتوالى الانخفاض بنسبة ٤,٤% من سنة ١٩٩٤/٩٣ حتى سنة ١٩٩٧/٩٦ فقد استقر معدل النمو بمتوسط حوالى ١,٤% سنويا.

(د) مؤشرات الدين الخارجى:

اتجه الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي إلى الانخفاض التدريجى خلال الفترة من ١٩٨٨/٨٧ حتى ١٩٩٧/٩٦. فقد كانت هذه النسبة حوالى ١٠٢% عام ١٩٨٨/٨٧، وصلت إلى حوالى ٧٧% عام ١٩٩٢/٩١ عند بداية الإصلاح الاقتصادى، ثم توالى انخفاضها حتى بلغت ٣٧,٨% عام ١٩٩٧/٩٦. كما اتجهت أيضا مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الصادرات نحو الانخفاض. فبعد أن وصلت إلى حوالى ٢٥,٤% عام ١٩٩٠/٨٩، انخفضت إلى ١٩,٦% عام ١٩٩١/٩٠، ثم توالى انخفاضها حتى وصلت إلى ١١% عام ١٩٩٧/٩٦. وظلت نسبة الدين المحلى للناتج المحلى الإجمالي ثابتة تقريبا بين عامى ١٩٩١/٩٠،١٩٩٧/٩٦ عند معدل ٦٧%. وقد تحقق هذا الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى بعد تنفيذ عدة إجراءات للإصلاح الهيكلى فى القطاع المالى والتجارة الخارجية.

ويوضح الجدول ٤ نتائج المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح الاقتصادى.

جدول(٤): نتائج المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح الاقتصادى - مؤشرات كلية

المؤشرات والسنوات	٩٠/١٩٨٩	١٩٩١/١٩٩٠	٩٢/١٩٩١	٩٣/١٩٩٢
معدل التضخم السنوى (%)	٢١,٢	١٤,٧	٢١,٢	١١,١
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى (%)	١٥,٨	١٧,٢	٥,٠	٤,٧
معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى (%)	٢,٤	٢,١	٠,٣	٠,٥
اجمالى الدين الخارجى (بليون دولار)	٤٦,١	٣٤,٠	٣٤,٣	٣٤,٤
خدمة الدين كنسبة من حصيلة الصادرات (%)	٤٦,٠	٤٥,٠	١٦,٠	١٧,٠
الميزان التجارى (بليون دولار)	(-) ٨,٣	(-) ٧,٥	(-) ٦,٤	(-) ٧,٠
ميزان العمليات الجارية (بليون دولار)	(-) ٣,٧	(-) ٣,٢	١,٣	(-) ٠,٤
ميزان المدفوعات (بليون دولار)	(-) ١,٢	٢,٠	٥,٩	٣,٩

المصدر: صندوق النقد الدولى. المراجعة الثانية لاتفاقية التثبيت (غير منشور) ١٩٩٣

٢ استراتيجية تشجيع الصادرات وأهميتها فى التنمية :

إن الحديث عن وضع أسس لاستراتيجية تصنيع تقوم على تشجيع الصادرات يقودنا بداية الى التركيز على الهدف منها ، ألا وهو تحقيق اندماج أقوى للاقتصاد القومى فى تقسيم العمل الدولى، وعلاج مظاهر المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى بتنويع هيكل الإنتاج والصادرات. لذلك سنبدأ الحديث عن أهداف استراتيجية تشجيع الصادرات وأهمية الصادرات فى عملية التنمية الاقتصادية وضرورة تنويع هيكل الصادرات، ثم نعرض بايجاز معوقات التصدير فى مصر والدول النامية. ونفرق فى ذلك بين المشكلات الهيكلية المتعلقة بالتنمية، وتلك التى تمثل مجرد اختناقات فى الإنتاج والتصدير والناتجة عن قصور المنشآت الصناعية. وفى هذا الخصوص ينبغى التطرق الى الحديث عن الاختناقات الناتجة عن اتباع سياسة احلال الواردات وجوانبها السلبية، رغم أن لها آثار ايجابية فى بداية عملية التنمية تتجلى فى تعبئة الموارد المحلية، غير أن استمرار اتباع سياسة التصنيع القائم على احلال الواردات يؤدى فى المدى البعيد الى اهمال اقتصاديات التصدير.

٢-١: أهداف استراتيجية تشجيع الصادرات فى الدول النامية ومصر:

فى مصر كما فى كثير من الدول النامية استنفذت استراتيجية التصنيع القائمة على احلال الواردات جميع أغراضها المتمثلة فى اقامة صناعة وطنية فى ظل الحماية والتركيز على إنتاج السلع الشعبية [م١٤+ ٢١]. وأصبح الاستمرار فى هذه السياسة يمثل اهدارا للموارد ويحرم الاقتصاد القومى من المزايا التى تضيفها التكنولوجيا الحديثة على النمط الحالى لتقسيم العمل الدولى . وفى بداية السبعينيات اهتم مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بقضية تشجيع صادرات الدول النامية من السلع الصناعية ، وأدرج هذا الموضوع فى وقت مبكر فى جدول أعمال مؤتمره الثالث عام ١٩٧٢ بسانتياجو عاصمة شيلى. وأوصى المؤتمر بضرورة مساعدة الدول النامية على رفع قدرتها التنافسية فى السوق العالمية وتدعيم قدرات الوحدات الإنتاجية المتجهة للتصدير، وخاصة تصدير السلع الصناعية ونصف المصنعة [م١٨]. ونجحت بعض الدول النامية فى آسيا وأمريكا اللاتينية فى أن تنهى مرحلة

التصنيع المعتمد على احلال الواردات، وأن تغزو منتجاتها من السلع الصناعية السوق العالمية، وذلك بفضل تبنى استراتيجية جديدة للتصنيع ترتكز على تشجيع الصادرات. وفى ظل التحول الاقتصادى الذى تشده مصر قد يكون افضل اختيار امام صانع السياسة الاقتصادية هو أن ترتكز عملية التنمية على أسس استراتيجية تشجيع الصادرات [م١٨ + ٢٢].

٢-٢: دور التصدير فى عملية التنمية:

لعل نظرة سريعة على تصنيف الدول النامية الى مجموعات منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل، وذلك حسب تقرير البنك الدولى حول التنمية فى العالم عام ١٩٩٧، يتضح لنا أن معظم الدول منخفضة الدخل تعتمد على استراتيجية احلال الواردات والتوجه نحو السوق المحلية، وعلى عكس ذلك نجد أن الدول التى تتجه نحو السوق العالمية وتتبع استراتيجية تدعيم الصادارت هى من الدول مرتفعة الدخل [م١+م٤]. وهذه الرؤية البسيطة تتفق تماما مع التفسير النظرى الذى يقول بأن الصادرات تؤثر بطريقه مباشرة وغير مباشرة على التنمية الاقتصادية. والتأثير يكون بطريق مباشر لأن الصادرات تمثل على المستوى الماكرواقتصادى زيادة فى الطلب الكلى، وبطريق غير مباشر لأن صناعات التصدير تعد مصدرا حيويا لعملية التراكم الرأسمالى على المستوى القومى. وبذلك تحقق الصادرات للدولة نصيبا مرتفعا من السيولة الدولية، وهى ضرورية حيث تستخدم لتمويل الواردات اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المخططة. ولكن الى أى مدى يمكن ان تساهم التجارة الخارجية للدولة فى الاسراع من عملية التنمية الاقتصادية ؟ إن ذلك يتوقف فى المدى القصير على مدى ارتفاع حصيلة الصادرات ودرجة نمو الصادرات ويتوقف أيضا على مدى الحاجة الى الاستيراد. ولقياس حجم الصادرات وتطورها عادة ما يستخدم تطور كمية الصادرات وتوزيعها الجغرافى. وكلما كان هيكل الصادرات السلعية متنوعا كلما ارتفع احتمال زيادة عرض الصادرات، وذلك يعنى أن الطلب العالمى على هذه السلع سيكون متميزا نسبيا بمرونة سعرية ومرونة دخلية. وذلك يجعل اقتصاد الدولة لا يتزعزع أمام تذبذب الأسعار العالمية أو التغيرات والتقلبات فى الاسواق العالمية. أما الحاجة الى الاستيراد فهى تتمثل فى كمية السلع الاستثمارية والاستهلاكية التى يجب استيرادها من الخارج وبذلك يمكن تحقيق الزيادة المرجوة فى متوسط دخل

الفرد مع تحقيق درجة عالية من التشغيل واشباع حاجات الاستهلاك دون ضغوط تضخمية بقدر الامكان. وكلما ارتفع معدل النمو السكانى واشتدت الهجرة الداخلية كلما كانت صناعة السلع الرأسمالية متخلفة وكان عرض السلع الاستهلاكية غير مرن ولا يستجيب للطلب المتزايد. وتلك العوامل تفسر بوضوح أسباب زيادة الحاجة الى الاستيراد فى مصر ومن أهم عوامل زيادة الحاجة للاستيراد إن الطلب الفعال الملازم لارتفاع الدخل اساسا لا يتولد من امكانيات متاحة فعلا، فيؤدى ذلك الى اختناقات مستمرة فى جانب العرض، مما يؤثر بالتالى فى امتصاص قوى للواردات، ويصبح من الضرورى توفر طاقة كبيرة للاستيراد، وذلك لا يتحقق اساسا الا بمقدار حجم حصيلة الصادرات. وذلك يوضح لنا أهمية الدور الذى تؤديه الصادرات فى عملية التنمية.

وطبقا لنتائج دراسة حول الواردات الصناعية للدول المتقدمة من الدول النامية، فان مكونات الأجر فى القيمة المضافة لكل مشتغل يمكن اعتباره مؤشرا لدرجة تركز رأس المال البشرى لان الأجور ترتفع بارتفاع المهارة والتعليم والكفاءة، والمكونات الأخرى للقيمة المضافة غير الأجور يمكن اعتبارها مؤشرا لدرجة تركز رأس المال العينى. [م٢٨] ويمكن القول انه يمكن للدول النامية أن تتخصص فى بعض فروع إنتاج للسلع كثيفة العمل، وتصنف فروع الإنتاج حسب درجة كثافة عنصر العمل كما يلى: صناعة الأغذية المحفوظة، المنسوجات، الاحذية، المصنوعات الجلدية، الأثاث والمصنوعات الخشبية، الورق، تكرير البترول، بعض الآلات الكهربية، أجزاء الكترونية بسيطة، مفاتيح الكترونية وبعض أجزاء من آلات بسيطة مصنوعة من الصلب. وذلك وفقا لنظرية هيكشر - أوهلين فى نسب عوامل الإنتاج، وبمعنى آخر بدرجة تركيز عوامل الإنتاج والتى تفترض إن القيمة المضافة لكل مشتغل فى أحد فروع الصناعة بالنسبة الى متوسط الصناعة يعكس لنا درجة التركز فى رأس المال العينى ممثلا فى الآلات والتركز فى رأس المال البشرى ممثلا فى مستوى التعليم والتدريب. وبجانب هذه السلع الصناعية فانه تبرز فى مضمار التطور آفاق جديدة لتصنيع منتجات التكنولوجيا الراقية. ذلك لأن السلع التكنولوجية أى منتجات الاختراعات الحديثة والبحث والتطوير فى الدول الصناعية تسلك دورة للمنتج تبدأ بمرحلة تطرح فيها السلعة التكنولوجية الجديدة فى الأسواق ثم مرحلة التنميط وتليها مرحلة النضج حيث يمكن إنتاجها بأيدى عاملة وآلات بسيطة. وتلك العناصر قد

تكون متوفرة فى الدولة النامية أو يمكن أن تتوفر فى المدى المتوسط. ومن سلع دورة المنتج على سبيل المثال الآلات البصرية والدقيقة، والآلات الزراعية، عدد وآلات بسيطة، آلات النسيج، آلات البناء، العقاقير الطبية والخامات التخليقية والمصنعة.

لقد تميزت العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية فى الخمسين سنة الماضية بثلاث ظواهر هامة وهى أولا ظاهرة الاعتماد المتبادل *Interdependence* كنتيجة لتقارب عالمنا المعاصر بفضل تقدم وسائل المواصلات والاتصالات ونظم المعلومات، وتطورت هذه الظاهرة الى مايسمى بالعولمة *Globalization* ، وثانيا ظاهرة تعدد القطبية الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان وأوربا ، وثالثا ظاهرة الدول الصناعية الجديدة فى آسيا أو المسماه بالنمور الاقتصادية. وبلدان النمور الاقتصادية الأربعة هونج كونج وسنغافوره وكوريا الجنوبية وتايوان ، يتميز تطورها الاقتصادى بأن قوته الدافعة كانت عملية التصنيع المتجه للتصدير وتحرك هذه الدول لغزو الأسواق العالمية. ومنتجات النمور الآسيوية الأربعة من الألكترونيات وأجزاء الكمبيوتر والتلفزيون والفيديو والسيارات قد غزت اسواقا كانت الى وقت قريب تنفرد بها منتجات اليابان . والانجاز الاقتصادى الذى حققته النمور الاربعة هو، بالرغم من بعض المحاذير، يعد برهانا على أن عملية تطور الاقتصاد العالمى ترتبط دائما بطفرات ليس فقط بين الدول وانما أيضا بين تكتلات اقتصادية. والنجاح الذى حققته الدول الآسيوية الأربعة، بالرغم من بعض الانتقادات والمثالب والعثرات التى تمر بها هذه الدول، من أهم التجارب المثيرة للجدل فى التاريخ الاقتصادى الحديث. وفى هذا المقام نذكر الحقائق التالية : لقد بلغت صادرات الدول الصناعية الجديدة الأربعة عام ١٩٩٤ نحو ٨% من صادرات العالم وبذلك فهى تأتى فى المرتبة الرابعة بعد ألمانيا والولايات المتحدة واليابان، كما أن نصيبها من التجارة العالمية تضاعف منذ منتصف الستينيات حتى منتصف التسعينيات نحو خمس مرات[م٣٣].

وعندما نتساءل عن أسباب نجاح هذه الدول فى تحقيق تنمية سريعة وانجازات اقتصادية كبيرة نجد أن هناك نقاط تشابه وعوامل مشتركة يمكن تبينها فى هذه الدول وهى اتباع استراتيجية تتجه نحو التصدير، والتى تتناقض مع سياسة احلال الواردات والاتجاه نحو السوق المحلية، والتى اتبعت فى كثير من الدول النامية ومنها مصر. ويتوفر نسبيا الاستقرار السياسى فى هذه الدول، مع قدر مناسب من رأس المال

البشرى، بالاضافة الى توفر عوامل اخلاقية فى التعاليم الكونفوشسية تدعو الى فضائل التوفير والادخار والاخلاص فى العمل وحب النظام واحترام ذوى السلطة. كما لا يجب أيضا نسيان عوامل مشتركة تتمثل فى تقديم الدعم الحكومى للقطاع الخاص والحد من الواردات فى بداية التصنيع. والجدير بالذكر فى هذا المجال وجود تعاون وثيق بين الدولة والاقتصاد والبحث العلمى من أجل ارساء وتقوية قاعدة من البحث والتطوير، ووضع استراتيجيات تهدف الى استخدام متوازن وعملى لأهم طرق التكنولوجيا الرائدة فى ظل استخدام مركز للقدرات الاجنبية للبحث والتطوير، وارتباط وثيق بين سياسات التصنيع والتكنولوجيا والتجارة الخارجية. إن الدول الصناعية الجديدة قادرة على المنافسة وتغزو منتجاتها الاسواق العالمية، وذلك يمثل انجازا تستطيع بعض الدول النامية فى ظروف مشابهة أن تقتدى بها، وخاصة تلك الدول التى تمتلك قاعدة صناعية وخبره فى التحديث الاقتصادى مثل مصر، مع الأخذ فى الاعتبار أن التعلم من تجارب الآخرين لايعنى اطلاقا نقل تجاربهم بحذافيرها.

وتشيد مختلف المدارس الاقتصادية بتجربة النمور الآسيوية كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافوره، فيرى أنصار مدرسة الليبرالية الجديدة إن النمور الآسيوية حققت نجاحها باتباعها أسس اقتصاد السوق وسياسة تجارة خارجية متحررة، وعلى بقية الدول النامية ان تحذو حذوها وتقتدى بنموذج المنافسة الاقتصادية الحرة وان تندمج فى الاقتصاد العالمى. ومن جهة أخرى فان ممثلى مدرسة أمريكا اللاتينية أو ما يطلق عليها أحيانا المدرسة الهيكلية أو نظرية التخلف والتبعية Dependency Theory، يصلون الى نتائج تختلف تماما عن آراء الاقتصاديين الليبراليين. فيرى الدكتور يوهان جالتونج Johan Galtung أن هذه الدول تابعة ومقلدة بشدة للاقتصاد اليابانى، ويرى الدكتور دويدار أن نموها السريع مصطنع ويتعرض لهزات قد تعصف بها[م١١]. ورغم ذلك يرى البعض أن النجاح الذى تحققه النمور الآسيوية خاصة كوريا وتايوان هو قبل كل شئ نتيجة لتطبيق منهج للتحول الاقتصادى والاجتماعى يقوم على مفهوم التخطيط الاستراتيجى. وعلى الدول النامية التى تريد اللحاق بإنتاج السلع الصناعية المتداولة فى السوق العالمية أن ترتبط بتوجهات السوق والتخطيط وان تتبع استراتيجية مزدوجة تتضمن احلال الواردات وتشجيع الصادرات.[م٢٤]

٢-٣ معوقات التصدير فى الدول النامية ومصر :

يمكن القول بأن أسباب إعاقة التصدير فى الدول النامية بصفة عامة، وفى مصر بصفة خاصة يرجع الى عدم توفر الشروط الهيكلية الضرورية لذلك. فما زال الاقتصاد المصرى يعانى من عدم قدرة مشروعاته على تحمل المخاطر ونقص المعرفة الفنية والادارية وقصور فى البنية الأساسية بمعناها الواسع. ويمكن القول بأن معوقات التصدير فى الدول النامية ومصر ترجع أساسا الى عوامل هيكلية تتعلق بالتخلف الاقتصادى.[م ٣٣] ان افتقار الدول النامية الى طبقة المديرين ورجال الأعمال يعد سببا جوهريا فى تأخرها عن اللحاق بعملية التصنيع والتنمية . كما أن نقص الخبرة فى التسويق الدولى وعدم معرفة استراتيجيات البيع ونقص الخبرة بعملية الإنتاج تمثل مخاطرة كبيرة أمام الاستثمار الأجنبى الذى يتحاشى الدخول فى أنشطة اقتصادية عالية المخاطر[م١٠]. وغالبا ما تتبنى الحكومات نماذج احلال الواردات فى ظل اجراءات الحماية للصناعة الوطنية الناشئة، وذلك يحقق مكاسبا للمستثمرين المحليين ربما فى نظرهم أكثر من استخدامهم رأس المال فى بدائل أخرى كالاستثمار فى قطاع التصدير، وفى ذلك تكمن خطورة استراتيجية احلال الواردات، التى تعزل الاقتصاد القومى عن التطور التكنولوجى والمنافسة العالمية. ولعل توفر عرض مرن لمديرى المشروعات ورجال الأعمال المستعدين للمخاطرة، والقوى العاملة المتعلمة والمدربة يعد شرطا أساسيا للإنتاج من أجل التصدير، لأن السوق العالمية تكتنفها درجة عالية جدا من المخاطرة أكبر بكثير من ظروف التعامل المأمون فى السوق المحلية. وسيكون تلبية حاجات المستهلكين فى الأسواق الخارجية أكثر صعوبة كلما اتسعت فجوة التطور بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة. لذلك ربما يكون من الأفضل أن تتجه صادرات مصر إلى دول تتقارب معها فى مستوى دخل الفرد. فقد يكون من الملائم التوجه بالتصدير الى دول شرق أوربا أو دول نامية أخرى لأن العادات الاستهلاكية وهيكل الطلب بها متشابهة. وذلك يشكل خبرة جيدة للمنتجين من أجل التصدير لاختبار قدرات اسواق أخرى على استيعاب منتجاتهم ، وأيضا عقد اتصالات تجارية تمثل اساسا لغزو اسواق جديدة . وبالاضافة الى نقص المديرين ورجال الأعمال الاكفاء هناك عوامل أخرى تعوق التصدير، لعل أهمها أن تجربة التصنيع الحديث فى مصر قامت على احلال

الواردات ، لذا فانها تفتقر الى بنية أساسية متطورة لاقتصاد التصدير. لقد كان جوهر استراتيجية احلال الواردات هو تحقيق درجة عالية من التخصص عن طريق تشجيع الاستثمار فى ظل اجراءات الحماية مع عدم الاخلال بأسس الكفاءة الاقتصادية. وهذا الهدف يتضمن أن الصناعات القائمة فعلا تصبح قادرة على المنافسة فى المدى المتوسط أيضا بدون اسوار الحماية. وترفع الحماية عن الصناعات المختلفة حالما تصل الى مرحلة النضج والقدرة على المنافسة. وبذلك ترتفع درجة المنافسة الخارجية فى السعر والجودة، فيشتد ضغط المنافسة ويتحتم توظيف كل الامكانات لرفع الإنتاجية. وعندما يتحقق ذلك فان الوضع سيظل اقل ربحية للمنتجين المحليين الذين يقتصرون على تصريف انتاجهم فقط فى السوق المحلية. ان الإنتاج للسوق المحلية فى ظل سعر صرف ثابت غالبا ما يكون اكثر جاذبية وسهولة للمستثمر المحلى من تصريف انتاجه فى أسواق التصدير. كما أن ضعف القدرات التنافسية يعد من أهم معوقات التصدير.

٣ نحو استراتيجية قومية للتصدير وعلاج المرض الهولندى:

بعد أن استعرضنا أهمية التصدير فى عملية التنمية وضرورة تنويع الصادرات حتى يمكن التخلص من اعراض المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى سنقدم رؤية لما يمكن إن تتضمنه استراتيجية قومية لتشجيع الصادرات، فنشير الى ضرورة ازالة معوقات التصدير، ثم نشرح ونحلل أهمية المدخل الوظيفى والاطار المؤسسى لعمليات التصدير، ثم ندرس امكانيات التصدير تبعا للمجموعات الثلاث السابق تحليلها.

ويمكن القول أن ضمان دعم للصادرات يعد شرطا ضروريا ليمكن رفع كفاءة وقدرات صناعات التصدير التى نسعى الى رفع قدرتها التنافسية، ومن هنا يصبح من الضرورى ازالة معوقات التصدير. وعلى الأقل يجب تحقيق درجة موحدة من الحماية لجميع الصناعات، وان تحظى صناعات التصدير بذلك بنفس الفرصة المتاحة لصناعات احلال الواردات. واذا تمتعت صناعات التصدير بالمزايا الضريبية مثل واردات السلع الوسيطة والمواد الخام فان المنتجين من أجل التصدير لن يتعرضوا للتفرقة والغبن. ومن الضرورى أيضا تنويع هيكل الانتاج.

٣-١: المدخل الوظيفى لعملية التصدير على المستوى الجزئى:

يهتم المدخل الوظيفى لعملية التصدير بدراسة اسس ومراحل عملية التصدير على أسس علمية تتمشى مع الادارة الحديثة . لذا سنقوم بتوضيح عناصر هذا المدخل وتتمثل فى تنظيم عملية التصدير ومعرفة الاسواق، واختيار المنتج والاتصال بالمستوردين، وتحليل المنافسة واختيار طرق التسويق، وكيفية تنفيذ عمليات التصدير بكفاءة، وذلك على المستوى الجزئى، أى مستوى مشروعات وعمليات التصدير[م ١٧]. وذلك ينال اهتماما كبيرا فى النظرية الحديثة للاقتصاد الجزئى Neomicroeconomic Theory.

أسس ومراحل عملية التصدير :

تتكون عملية تشجيع الصادرات من شقين : أولا تلبية احتياجات السوق المحلية وثانيا تزويد الاسواق الخارجية بمنتجات معينة سواء سلع صناعية أو مواد خام، والتى لا يشترط أن تكون ضمن الطلب المحلى أو نتيجة لانتقال عملية الإنتاج من بلد لآخر أى اعادة التصدير[٣٥].

ومراحل عملية التصدير يمكن تقسيمها الى أربع مراحل كما يلى:

أ) مرحلة تحديد منتجات التصدير ذات الكفاءة العالية، وفيها يتم اختيار منتجات من برنامج انتاجى قائم فعلا وأيضا إنتاج منتجات جديدة بهدف التصدير.

ب) مرحلة اقامة وتنشيط والاستفادة من انشطة التصدير من بنية أساسية ومنظمات اقتصادية، وذلك يعنى تنظيم قطاع التصدير والوحدات الإنتاجية للتصدير من ناحية العمالة والادارة وأدوات الإنتاج، ومن ناحية أخرى الاهتمام بالتسهيلات خارج الوحدة الإنتاجية مثل النقل والاتصالات.

ج) عملية التصدير، وتكون تصدير مباشر أو غير مباشر.

د) تنفيذ عملية التصدير، وذلك يشمل عملية الإنتاج الحالية والسابقة واللاحقة.

هذه المراحل الأربعة يختلف مداها وأحيانا تتداخل فيما بينها طبقا للظروف الخارجية والداخلية المتعلقة بمنشآت التصدير وانشطة التصدير، والمشكلات التى تواجهها، وأيضا الاهداف العامة للوحدات الإنتاجية المتجهة للتصدير [م ١٢ + ١٣]. إن تحقيق وتنفيذ عملية التصدير يتطلب بدلا من الممارسات التقليدية فى السوق

المحلية الاتجاه نحو اسواق خارجية لها طابعها الخاص، فوسائل تسويق الصادرات ودراسة الطلب الخارجي فى أسواق التصدير المستهدفة تكون فى مركز اهتمام النشاط الاقتصادى ، لذلك فعلى الوحدات التي تتجه للتصدير إن تهتم بالنواحى التنظيمية المتعلقة بالتصدير وأن تكتسب المعرفة الضرورية المتعلقة بالطلب الخارجي وتفضيلات المستهلكين وطرق البيع وامكانيات الاتصال بالمشترين فى الأسواق الخارجية. يجب معرفة الاجراءات التنظيمية المطلوبة لتنفيذ عملية التصدير، ودراسة الطلب على المنتجات وذلك بمعرفة الاسواق الخارجية ودراستها، ثم تحديد ماهى بدائل المنتجات الواجب إنتاجها والتعديلات الواجب ادخالها، أى اختيار المنتجات الصالحة للتصدير، وضرورة مراعاة الاتصال بالمشترين فى الخارج ، ومعرفة المنافسين الناجحين وأسباب نجاحهم وذلك بتحليل المنافسة ، ومعرفة أى طرق التسويق تناسب هذه المنتجات ومسار عملية التصدير.

وفيما يلى نتناول تحليل عملية التصدير فى الناحية العملية والقضايا المتعلقة بها.

أ) تنظيم عملية التصدير ودراسة الأسواق الخارجية:

تتطلب عملية التصدير توفر انشطة للإنتاج والتسويق بشكل، ولا يجب إعداد التصدير فقط فى مرحلة الإنتاج فعقود التصدير يتم الحصول عليها وتنفيذها بمبادرات خاصة. والمشكلات الواجب تلافيها لدى منتجى سلع التصدير تتمثل فى ضرورة معرفة الاسواق الخارجية واختيار المنتج الملائم وتحديد اسواق التصدير، وحساب وتقدير أسعار الصادرات، وتحديد الخدمات المرافقة لعملية التصدير واختيار طرق التسويق، وأيضا عمليات النقل وتمويل الصادرات والتحصيل ومتابعة العملاء.

إن منتجى سلع التصدير يجب عليهم استقبال الزائرين الاجانب وعقد اتصالات مع الشركات الاجنبية المستوردة ورعاية عملائهم فى الخارج بالاشتراك فى المعارض والاسواق الدولية، وتعيين ممثلين ووكلاء فى المكاتب التجارية، ودراسة عقود التصدير المتاحة، وعقد صلات وثيقة بحلقات الجملة والتجزئة ومتابعتها فى الأسواق الخارجية [م ١٣].

ولكى يمكن القيام بهذه الواجبات المتعددة يجب على الوحدات الاقتصادية التى تتجه للتصدير أن تنشئ اطار تنظيمى فعال. وفى هذا المقام فانه يجب الاهتمام بكل متطلبات عملية الإنتاج والتسويق وبكل ما يتعلق بالتصدير. وحتى لا يتخذ قرار

التصدير بناء على تقديرات شخصية لفرص التصدير يجب على المصدرين معرفة ودراسة الاسواق التى يتجهون اليها والحصول على المعلومات الضرورية المتعلقة بالتصدير من المراكز والجهات المهتمة بتدعيم الصادرات، وايضا من نشرات وكتالوجات المعارض والاسواق الخارجية، والمنافسين وايضا من الصحف. إن استخدام هذه المصادر للمعلومات يمثل بالنسبة للمصدرين بداية لاكتشاف السوق الخارجى. وتحليل احصاءات التجارة الخارجية فى بلدهم وفى البلاد الاجنبية يعتبر نقطة هامة فى هذا المجال . والمعرفة بالقضايا المتعلقة بمنتجات معينة يمكن اكتسابها خلال الاتصال بالخبراء والمهتمين بالتصدير وايضا البلاد المستوردة والزوار الاجانب، بالاضافة الى الاشتراك فى المعارض والاسواق الاجنبية، والقيام برحلات تجارية فى الخارج لجمع المعلومات وعقد الصفقات. ولعله من الأفضل اللجوء الى المراكز والمعاهد المتخصصة فى بحوث الاسواق، وفى هذا الخصوص يلاحظ التفرقة بين ما اذا كانت هذه الاسواق لاختبار المنتج وما هى وسائل البحث الاكثر ملائمة من ناحية التكلفة.

ب) اختيار المنتج والاتصال بالمستوردين :

بعد معرفة الاسواق الخارجية فان اختيار المنتج من حيث الجودة والمستوى التكنولوجى والتصنيع والتغليف والثمن يصبح ضروريا. اما الخصائص التكنولوجية للمنتج وتحديد متطلبات السوق فيجب تنسيقها مع اجهزة تسويق الصادرات. وتبعا لنوع المنتج يمكن التركيز على جودة المواد وعملية التصنيع، وشكل المنتج واللون والطعم والرائحة والمحتوى، وايضا الخامة التى يصنع منها المنتج وتصميم الغلاف من ناحية صياغة الرسوم والكلمات، وتوضيح وظيفة المنتج ودرجة الجودة والعمر الافتراضى للسلع، والقيمة الاستعمالية ومنفعة السلعة كما يجب تحديد تشكيلة المنتج والخدمات المتعلقة بقطع الغيار والصيانة والتركيب. ولتلبية طلبيات الشراء يجب أن يوافق المنتج تفضيلات المستهلكين فى الاسواق الاجنبية. إن القدرة على تلبية رغبات البائعين الأجانب تحدد لنا فرص التسويق هناك. وعند الاتصال بالمستوردين على المصدرين الاعتماد على مبادرات خاصة بهم وبتوسيط عروض السلع والبحث عن وكلاء تجاريين وممثلين ويهتم بذلك فى الدول المستوردة مراكز لتدعيم التجارة الخارجية، والغرف التجارية واتحادات التجارة والصناعة. والعناوين التى يحصل عليها المصدرون يجب عليهم فحصها جيدا بالرجوع الى البنوك أو زملاء المهنة أو

مراكز رسمية للاستعلامات، وعندما يبدأ تبادل الرسائل والاستعلام عن السلعة بدون مشاكل كبيرة يخطو المستورد أو ممثل له أول خطوة للاتصال بالخـــارج [م ١٠ + م١٢].

جـ) تحليل المنافسة واختيار طرق التسويق :

فى الاسواق الخارجية يتنافس المصدرون مع اقرانهم من نفس البلد ومن بلاد أخرى. ودرجة تركز المنافسة فى الاسواق الخارجية يتوقف على هيكل هذه الاسواق مثـــل عدد المستوردين وحجم السوق وأجزاء السوق، ونوع المنتج مـــن حيـــث التشابـــه والاختلاف ودرجة الاحلال، وايضا يوقف على استراتيجيات التسويق المطبقة مثـــل جودة المنتج أو عرض المنتج أو سياسة أسعار الصادرات أو سياســـة الاعـــلان أو سياسة التوزيع. إن تحليل المركز التنافسى فى سوق معينة يمكن المصدر من التكيف مع سلوكيات المنافسين وتجنب الاخطاء، حيث تتضح نقاط هامة تتعلق باســـتراتيجية التسويق. ولتقدير مركزهم التنافسى بصفة خاصة يجب على المصدرين تكوين خبرة جيدة فى هذا المجال حيث يمكن معرفة المستوردين المستفيدين وحجم السوق وحالة البلد المستورد وفى أى الاسواق تتم المنافسة.

كما أن مزايا المنافسة للمستوردين كل على حدة ترجع الى عدد من الأسباب مثل صفات المنتج من حيث الجودة والتصميم، ثمن الصادرات، سلوك السوق من حيـــث المرونة أو التشدد، جهاز الإنتاج والتسويق، الثقة فى المســـتوردين، وهنـــاك أيضـــا عوامل أخرى يمكنها أن تكون مؤثرة جدا مثل أحوال السوق والعلاقـــات التجاريـــة التقليدية واللغة والتعاطف، والصورة القومية ..الخ. وفى حالة المنافســـة لمنتجـــات وخدمات متجانسة فان الطلب يتجه الى المستوردين ذوى الكفاءة العاليـــة، ويمكننـــا اتخاذ السعر كمؤشر فعال حتى وان كان يوجد فى التجارة الدولية مراكـــز ســـيطرة وشبه احتكار. كما أن اختيار طرق التسويق لا تمثل معضلة اذا كـــان المســـتوردون الأجانب سيبادرون بالقيام بعمليات التسويق فى بلادهم. وذلك يصدق أيضا بالنســـبة لشركات الاستيراد بالجملة والبيوت التجارية المستوردة ، والتى لها فروع ووكالات للشراء [م١٠ + م١٣].

أما ما يسمى بالتصدير غير المباشر فيتم عن طريق بيـــوت تجاريـــة أو محليـــة للتصدير، وتلك لا يحبذها الكثير من الدول النامية. وتوجد مزايا للمنتجين الذين تتاح

لهم فرصة تصريف انتاجهم عن هذا الطريق حيث يمكن استشارة البيوت التجارية المتخصصة فى التصدير عن انسب طرق ترويج الصادرات ودراسة الاسواق الخارجية، وعمل دعاية واعلانات فى الاسواق الخارجية على حسابها الخاص، كما تأخذ على عاتقها عملية شحن الصادرات للمستوردين فى الخارج والاستفادة من وسائل النقل الملائمة بل ودفع الثمن للمنتجين بعد تسليم البضاعة فى ميناء التصدير.

أما طرق التصدير المباشر فهى متعددة، لعل أهمها التصدير الى بيوت تجارة الواردات الاجنبية، والتصدير مباشرة الى متاجر الجملة والتجزئة الكبيرة الاجنبية التى تستورد مباشرة وايضا متاجر البيع بالمراسلة عن طريق الكتالوجات، والتصدير بواسطة ممثلين ووكلاء فى الخارج وخلال زيارات رجال الأعمال أو نوابهم فى الخارج، والتصدير من خلال فروع ومراكز خاصة للبيع فى الدول الاجنبية. ولعل الاختيار الصحيح لأنسب وسيلة لترويج الصادرات يعد من أصعب واجبات القائمين على تسويق الصادرات. إن النقص فى الخبراء المتخصصين واللازمين لتنفيذ عمليات التصدير يمكن للدول النامية أن تتداركه من خلال مناهج تعليم وتدريب وتكوين كوادر فنية لعمليات التصدير يساهم فى اعدادها وتدريبها المنظمات الاقتصادية الدولية ومنظمات المعونة الأجنبية [م ١٠ + م١٢].

د) تنفيذ عمليات التصدير :

يبدأ التصدير عمليا من بدء الحصول على عقود التصدير وفى ذلك تنطبق الظروف والشروط التجارية المعتادة مع المشترين ثم تجرى عمليات إعداد السلع للتصدير مثل التعبئة والتغليف والنقل وتسوية الحسابات. وينتهى تنفيذ عمليات التصدير بمجرد تقديم دفعات السداد وتسوية مشكلات شكاوى العملاء وتعويض التالف من السلع المصدرة. وعملية التصدير باقتحامها أسواقا خارجية تختلف عن تلك العمليات التى تتم فى السوق المحلية، فمن حيث تقديم العروض نجد أنه يجب صياغة العرض التصديرى باللغة التجارية المعتادة فى السوق الخارجية المستهدفة على أن تتضمن دعاية ومعلومات عن السلع، ويجب تلبية توقعات ورغبات المستهلكين فى السلع من حيث المادة والشكل والجودة، وتقديم العروض للمشترين الكبار من خلال المراسلات بارسال مندوبين أو القيام برحلات تجارية او الاشتراك فى المعارض والاسواق الدولية. وعند تلقى الطلبيات وأوامر التوريد يجرى فحص القدرة على الدفع لدى المستوردين، وتؤخذ تكلفة التصدير فى الاعتبار ومدى امكانية

الاستفادة من مساعدات الدولة المصدرة لتدعيم الصادرات، مما يؤثر فى التكاليف الثابته والمتغيرة لعمليات التصدير. ويراعى تغليف الصادرات بطريقة جيدة ومتينة تتمشى مع حاجات المستهلكين فى الخارج، واختيار طرق نقل مناسبة للصادرات، ومراعاة اعطاء بيانات الوزن بما يلائم لوائح الدول المستوردة، والتأمين ضد المخاطر، وعرض الأوراق المصاحبة لشحنة التصدير، مثل الفواتير التجارية، فواتير الجمارك، فواتير معتمدة من القنصلية، شهادة المنشأ، تذاكر وبوالص الشحن، خطاب الشحن، بوليصة التأمين .. الخ. ويلى ذلك عملية التحصيل وتتمثل فى متابعة تحصيل قيمة الصادرات وارسال المطالبات وتحصيلها أو التنازل عنها، والرد على الشكاوى واصلاح الاضرار وذلك باختبار وفحص شحنات التصدير قبل ارسالها وتنفيذ القواعد الخاصة بالرد على الشكاوى وتعويض الاضرار التى قد تصيب شحنات التصدير. وهناك عناصر رئيسية يجب توافرها فى أى نظام فعال لتشجيع الصادرات، فمن الناحية العملية نجد أن البحث والتفكير والشروع فى نظام لتشجيع الصادرات لا يتحدد فقط بعوامل الحجم والوضع الجغرافى والقدرات وامكانيات الموارد ومستوى النمو ودرجة التصنيع والخبرة فى التجارة الخارجية، وانما أيضا بدرجة التحام الاسواق وحالة ميزان المدفوعات واهداف سياسة التنمية .. الخ . وهناك اختلافات فى درجة تشجيع الصادرات ودرجة تركيز اجراءات التشجيع بين الوحدات الاقتصادية، ويترتب على ذلك اختلاف هيكلية وتنظيمية [م ١٦].

إن ارساء نظام فعال لتشجيع الصادرات المصرية يتطلب على الأقل توفر عرض للصادرات يتمشى مع احتياجات الاسواق الخارجية ودراسة الاسواق وتدعيم القدرة على المنافسة الدولية. وهذه العناصر متداخلة ومترابطة ، كما انها تمثل حجر الزاوية لنظام فعال لتشجيع الصادرات وتمثل الواجبات الرئيسية فى هذا النظام [م ٢٠]. وهذا يقتضى تحديد مجالات الإنتاج التى تلائم احتياجات التصدير سواء موجودة أو يجب ايجادها وتلك التى توجد لها فرص تصدير، وتوفير شروط إنتاج اكثر قدرة على المنافسة باختيار موقع المشروع والتكنولوجيا الملائمة والطاقة الاستيعابية، كما يجب ضمان قاعدة من المواد الخام والسلع الوسيطة لمنتجات التصدير من خلال إنتاجها محليا أو استيرادها. كما يجب تكيف المنتج طبقا لهيكل الطلب فى الاسواق الخارجية من حيث المادة والجودة والتصميم، ومراعاة تفضيلات المستهلكين وتوفير معلومات عن المستوردين المستهدفين [م ٢٤].

وتعتبر دراسة الأسواق ضرورية لتوفير عـــرض للصـــادرات يتناســب مــع احتياجات السوق، وذلك بتوفير معلومات حول ظروف الطلب والأسواق الخارجية . ودراسات السوق تعتبر عنصر رئيسى مرتبط بنظام تشجيـــع الصـــادرات، ويخـــدم مباشرة عملية الإنتاج والتصدير بل يخدم أيضا السياسة الاقتصادية بصفـــة عامـــة. والمعلومات التى يجب توفيرها تشمل بصفة خاصة معلومات أساسية عن الاســـواق الخارجية التى تأتى فى مجال اهتمامنا، ومعلومات حول الشروط القانونية والسياســة التجارية اللازمة للدخول فى الاسواق الخارجيـــة، ومعلومـــات حـــول المؤشـــرات الاقتصادية المحلية والدولية. كما يجب توفير معلومات حـــول الموقـــف التنافســـى للإنتاج الخاص فى الدولة المستوردة وايضا المنافسين من بلاد أخرى، لـــذا يجـــب انشاء مراكز معلومات توفر معلومات حول طرق التصدير الواجب أن نسلكها عنـــد التوزيع فى اسواق معينة والشركات الأكثر تأثيرا فى تسويق الصادرات فى الاسواق الخارجية [م ٧ + م٩ + م١٣].

ورفع القدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية يتطلب توفر قوى عاملة مدربـــة على التصدير فى قطاعات الإنتاج والتصدير والادارة الحكومية والبنـــوك، وعمـــل دورات تدريبية فى التسويق وفن البيع .. الخ . ويشترط لتنفيذ نظام فعال لتشجيـــع الصادرات حسب القواعد السابق ذكرها ضرورة وجود قدر كبير من التنسيق بيـــن متخذى القرارات الاقتصادية والمؤسسات القادرة على تنفيذ نظام تشجيع الصـــادرات والاجراءات التنظيمية لعمليات التصدير، وأيضا الحد من المشكـــلات التـــى تعيـــق التصدير وتجنب ترك اجراءات تشجيع الصادرات فـــى أيـــدى ممارســـين يعيقـــون التصدير ولا يؤمنون بالتصدير كاستراتيجية قومية، ومن الضرورى اندماج مفـــهوم تشجيع الصادرات فى المدى الطويل فى سياسة التنمية الاقتصاديـــة وعلـــى كافـــة المستويات. ولرفع كفاءة وقدرة الوحدات الاقتصادية فى قطاع التصديـــر يجـــب أن يؤخذ فى الاعتبار ضرورة رفع مستوى الإنتاجية، وذلك يتطلب رفع مستوى التعليم والتدريب وترشيد التكاليف فى كافة مراحل عمليات الإنتاج والتصدير. كما يجـــب الاهتمام بعمليات التمويل وتقديم حوافز للتصدير، على سبيل المثال تحرير جزئـــى أو كلى للصادرات من كافة الضرائـــب، وتخفيـــف الضرائـــب علـــى الصـــادرات والواردات، ومنح جوائز استيراد لمنتجى التصدير أو مساعدات للتواجد فى اســـواق خارجية، وذلك باجراء بحوث الاسواق، والاعلان والترويج وارسال مندوبين فـــى

الاسواق الخارجية وانشاء نظم لضمان وتأمين الصادرات. ومن الأمور الجوهرية ضرورة تجهيز وانشاء وتحسين بنية أساسية تتجه للتصدير مثل انشاء بيوت تجارة الصادرات وبنوك للتجارة الخارجية وشركات الشحن والنقل وشركات التأمين وتعزيز وسائل النقل والاتصالات والمخازن وتسهيلات فى الشحن والسفن .. الخ . وأيضا الاهتمام بتعليم القوى العاملة اللازمة لقطاع التصدير بأشكاله واحتياجاته، على سبيل المثال من خلال تكوين شخصيات وكوادر ادارية ومناهج للتعليم والتدريب فى هذا المجال.

٣-٢ الاطار المؤسسى لتشجيع الصادرات على المستوى الكلى:

إن التوسع فى عمليات التصدير يحتاج الى تبنى استراتيجية لتدعيم الصادرات تكون بمثابة استراتيجية قومية للتنمية [م ٢٧ + م ٣٥]. وقد اهتمت الأدبيات الاقتصادية الحديثة للتنمية بكفاءة وفعالية المؤسسات، فضلا على ضرورة تناول الموضوع أيضا على مستوى الاقتصاد الكلى Macrocconomic Approach. ولذلك يجب توفير نظم فعالة لتدعيم الصادرات ترتبط بنظام مؤسسى على درجة كبيرة من الكفاءة ليؤدى خدمات مساندة للتصدير، بل ويضمن كفاءة أداء وظائف التصدير على المستوى الجزئى، والسابق شرحها. وفيما يلى المؤسسات التى من المأمول أن تعمل على رفع كفاءة وفعالية وظائف التصدير فى مصر على المستوى الكلى، يمكن ادراجها تحت خدمات التصدير التى تؤديها كما يلى :

أولا : شبكة المعلومات التجارية الداخلية :

وتشمل نقطة التجارة، وشبكة التجارة، ومركز تنمية الصادرات، وجمعيات رجال الأعمال.

ثانيا : تسويق وتنمية الصادرات داخليا وخارجيا:

ويقوم بذلك مركز تنمية الصادرات، ومركز تنمية التجارة، والهيئة العامة للمعارض والأسواق الدولية، ومكاتب التمثيل التجارى.

ثالثا : تسهيلات ائتمانية للاستيراد:

وتؤديها بنوك الاستيراد والتصدير الاجنبية وبرنامج الاستيراد السلعى، والبنك المصرى لتنمية الصادرات.

رابعا : تسهيلات ائتمانية للتصدير :
ويؤديها البنك المصرى لتنمية الصادرات والبنوك التجارية.

خامسا:تسهيلات ضمان الصادرات:

وتؤديها الشركة المصرية لضمان الصادارت، والبنوك التجارية.

سادسا: التأمين على الصادرات:

وتغطيه شركات التأمين وشركة ضمان الصادرات.

سابعا: المساعدات الفنية والتدريب:

ويقدم هذه الخدمات مركز تنمية الصادرات، ومركز تنمية التجارة، وبرامج المساعدات الفنية التى تقدمها الاطراف المانحة، ومصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى.

ثامنا : المساعدات المتعلقة بالجودة والمواصفات:

وهذه الخدمات يجب أن تؤديها الهيئات المنوط بها وضع المواصفات القياسية والمعايير.

تاسعا: المناطق الحرة للانتاج والتصدير:

وتشمل المناطق الحرة فى مصر نوعين وهما المناطق الحرة العامة والمناطق الحرة الخاصة.

٣-٣ امكانيات التصدير فى اطار استراتيجية قومية :

تعتبر حصيلة الصادرات المصرية ضئيلة جدا بالنظر الى الموارد والطاقات الكامنة فى الاقتصاد المصرى، ويتسم هيكل الصادرات المصرية بنسبة عالية من السلع الأولية التى تخضع أسعارها العالمية لتقلبات شديدة، لذا يجب توسيع وتنويع الصادرات. ويصبح توسيع نصيب السلع الصناعية ضمن هيكل الصادرات المصرية من أولويات استراتيجية قومية لتشجيع الصادرات. وبالنسبة الى المزايا النسبية وما تملكه مصر من موارد نجد أنه تتوفر بمصر عدة مزايا منها انخفاض تكلفة عنصر العمل نسبيا، وموقع مصر الجغرافى يتوسط ثلاث قارات مما يسهل

النفاذ الى اسواق أوربا وأفريقيا والشرق الأوسط، كما تتمتع مصر بامكانيات لزراعة محاصيل زراعية عالية القيمة.

ويوضح الجدول رقم (٥) السلع ذات النمو التصديرى. وسنقوم بتحليلها حسب التصنيف المتقدم فى الدراسة.

فبدراسة سلع هيكشر - أوهلين الواردة فى قائمة الصادرات المصرية يمكن القول بأن هذه الصناعات الاستهلاكية كثيفة العمل لاتتطلب استثمارات اضافية جديدة على نطاق كبير. وتشتق المزايا التنافسية من المزايا النسبية، إلا أنها تتضمن متغيرات اضافية ترتبط بالفعالية النسبية للموارد على مستوى منشآت التصدير والانشطة الأساسية مثل جودة الموقع والتصنيع والتسويق وخدمة ما بعد البيع، والأنشطة المساندة مثل توفر البنية الاساسية وتنمية الموارد البشرية والتطور التكنولوجى.

ويمكن تقسيم الصناعة المصرية من حيث امكانيات التصدير الى ثلاث مجموعات:

أ) **سلع يتوفر بها امكانيات النمو التصديرى وفقا للمزايا النسبية**، وتتمثل فى منتجات صناعة الملابس والجلود ولها ميزة نسبية وتصدر حاليا بكميات مناسبة، كما أنها تمتلك امكانية جيدة للنمو فى المستقبل القريب.

ب) **سلع يتوفر بها امكانيات النمو التصديرى وفقا للطاقة المحلية**، وتتمثل فى منتجات تتمتع بامكانيات التوسع فى الإنتاج الحالى والمخصص معظمه للاستهلاك المحلى وذلك يعنى أن المنشآت المصرية التى تنتج هذه السلع لم تتمتع بعد بقدرة النفاذ الى الأسواق العالمية، ومثال ذلك إنتاج الزهور ومحاصيل عالية الجودة مثل الاسبراجوس والفراولة والكيوى .. الخ. كما توجد فرص النمو التصديرى وفقا لامكانيات زيادة الطاقة الإنتاجية المحلية، وتشمل هذه السلع مواد البناء والكيماويات والمواد الغذائية، وهى صناعات احلال الواردات، والتى اتجهت الى السوق المحلية وفقدت منشآتها بعض كفاءتها وانخفاض جودة المنتج لغياب عنصر المنافسة، وبعضها أصبح فى مركز تنافسى يمكنه من التصدير، مثل صناعة الدواء، والمستحضرات الطبية، والكيماويات والأسمدة والأسمنت ومواد البناء، والألومنيوم والزجاج وحديد التسليح والمواد الغذائية المصنعة.

جدول (٥): السلع ذات النمو التصديرى فى مصر (القيمة بالمليون دولار)

الرمز	السلعة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
	المجموع:	٢٦٤٧,٨	٢٥٨٢,١	٣٦٩٢,٦	٣٠٥٠,٠
٠	أغذية/ حيوانات حية	٢٢٧,٣	٢٣٨,٠	٢٩٤,٣	٣٣٣,٧
٠٥	خضر وفاكهة	١٤٩,١	١٤٣,٣	١٦٢,٠	١٦٢,٢
٠٥٤	خضر وفاكهة وطازجة ومحفوظة بطريقة بسيطة	٥٦,٢	٦٢,٥	٨٧,١	٩١,٤
٠٥٦	خضر محفوظة مجهزة	٨,٧	١١,٣	١٢,٣	١٦,٥
٠٥٧٩	فاكهة طازجة او مجففة	٦,٨	٦,١	٧,٦	١٣,٤
٥	كيماويات ومنتجات مرتبطة بها	١١٨,٢	١٢٢,٩	١٦٧,٧	١٦٢,٣
٥١	كيماويات عضوية	٨,٣	٦,٤	٨,٤	١٠,٠
٥٢	كيماويات غير عضوية	٣,٥	٤,٤	١٩,١	١٦,٥
٥٤١	منتجات صيدلانية وطبية	١٢,٠	١٢,١	٢٠,٧	٢٨,٧
٥٥١	زيوت أساسية عطرية وعطور	١٩,٢	٥,٤	٤,٦	١٠,٤
٥٥٢	معطرات ومستحضرات تجميل	١٥,٠	٤٠,٣	٣٤,٥	١٠,٤
٥٦٣	أسمدة صناعية	٧,١	٧,٥	١٣,٥	٤٣,٦
٦١	جلود وفراء	٣,٥	٦,٧	٦,٧	١١,٢
٦٥٨	منسوجات	٢١,٨	٣٣,٣	٣٨,٨	٣٨,٣
٦٥٨٤	كتانيات الخ	٢٠,١	٢٩,٤	٣٦,٠	٣٦,٧
٦٥٩	غطاء ارضيات	١٥,٧	٣٠,٨	٢٥,٠	٢٦,٨
٦٧	حديد وصلب	٦١,٣	٨١,٠	٦٠,٣	١٣٨,٣
٦٩	صناعات معدنية	٣٢,٩	٤٠,٦	٤٠,٠	٥٢,١
٧	الات ومعدات نقل	١٠,٩	١٧,٥	٤٦,٣	٣٧,٩
٧٧	الات كهربائية	٥,٨	٨,٣	٢٤,٣	٢٠,١
٨٤	ملابس واكسسوار	١٣٣,٥	١٤٤,٤	١٧٤,٦	١٦٣,٥
٨٥١	أحذية	٨,٣	١٦,٧	٢٠,٢	١٩,٩
٨٥١٠٢	أحذية جلدية	٧,٦	١٦,٢	١٨,٧	١٧,١
٨٩٣٩	أصناف بلاستيكية متنوعة	٣,٨	٤,٢	٨,٨	١١,٥

المصدر: International Trade Statistics, United Nations (diverse years)

جـ) امكانيات النمو التصديرى فى مجالات جديدة، وهذه السلع تنتمى الى مجموعة سلع هيكشر-أوهلين ونجحت الدول الصناعية الجديدة فى آسيا فى إنتاجها، وتنمية قدراتها التصديرية فى مصر يتطلب استثمارات اجنبية ومشروعات مشتركة ونقل للتكنولوجيا، ومثالها المعدات الرياضية وأحذية مطاطية ومنتجات بلاستيك وأدوات المائدة وأجزاء السيارات، ومعدات وأجهزة الاتصال والمنتجات المعدنية.

إمكانيات التصدير فى بعض الصناعات :

أ) مجموعة سلع ريكاردو :

من هذه السلع المنتجات البستانية وتشمل العنب والبطاطس والحمضيات والطماطم، ومنتجات زراعية مرتفعة الثمن مثل الاسبرجوس والكيوى والمانجو، وتجد لها فرص تصدير فى دول الاتحاد الاوربى. أيضا الأغذية المصنعة تجد فرصة للتصدير الى البلاد العربية والأفريقية، أما العصائر المركزة والخضروات المجمدة فيجد أسواقا لها فى ايطاليا والمانيا. وتعتبر المانيا أكبر مستورد للخضر والفاكهة فى الاتحاد الاوربى ، وتبلغ وارداتها اكثر من ثلث اجمالى واردات الاتحاد الاوربى، وتعد أيضا اكبر مستورد لهذه السلع فى العالم. والمنتجات الزراعية التقليدية يفضل تصديرها الى دول الاتحاد الاوربى فى غير مواسم إنتاجها فى أوربا، ويجب المحافظة على مستوى عال من الجودة ومراعاة الشروط الصحية والبيئية والقضاء على الفيروسات والفطريات التى تصيب المنتجات الزراعية المصرية، وتزويد المنتجين بمعلومات تسويقية، وتطوير البنية الاساسية خاصة وسائل النقل والموانى والمخازن، وتشجيع المزارعين على إنتاج سلع غير تقليدية ومربحة مثل الكيوى والاسبرجوس والمشروم.

ويمكن للمنتجات الزراعية المصرية أن تتمتع بقواعد اتفاقية الجات الجديدة، حيث تقضى بالغاء معظم الحواجز غير الجمركية وفرض رسوم جمركية بدلا منها على أن تقوم الدول المتقدمة بعد ذلك بتخفيض هذه التعريفة الجمركية بنسبة ٣٦% على مدى ست سنوات، كما يتضمن مبدأ النفاذ الى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية ازالة كافة القيود الكمية.

ب) مجموعة سلع هيكشر - أوهلين :

توجد امكانات تصديرية كبيرة من هذه المجموعة بشقيها كثيفة العمل وكثيفة رأس المال:

سلع كثيفة العمل :

حققت صناعة الملابس المصرية نجاحا فى التصدير ويمكن إن تضاعف صادراتها الى الاسواق الاوربية والامريكية. وأسواق المستقبل لن تكون للملبوسات منخفضة السعر بل للمنتجات ذات الجودة الاعلى، وهذا ما تفعله سويسرا فى تركيزها على تصدير الملبوسات عالية الجودة. أما المصنوعات الجلدية مثل الأحذية والحقائب والمعاطف الجلدية ذات السعر المتوسط فتجد أسواقا لها فى الدول العربية والافريقية. أما السجاد والمفروشات المنزلية فتجد أسواقها اليابان وروسيا الولايات المتحدة.

سلع كثيفة رأس المال :

تتمتع مصر بمزايا تنافسية فى إنتاج الأدوية والمستحضرات الطبية، وبلغت مستوى متقدم مقارنة بالدول النامية، وهناك مجموعة من المنتجات الدوائية مثل المنتجات العامة اى التى لا تخضع لقيود براءات الاختراع تعتبر مطابقة للمواصفات العالمية ذات أسعار منافسة ويحتاج قطاع الدواء الى تحسين المعلومات الخاصة بالاسواق وتدريب العاملين وتكوين خبراء فى التسويق، ويجب تحسين سمعة الدواء المصرى خارجيا. ويمكن لصناعة الدواء تلبية احتياجات الاسواق العربية والافريقية ودول الاتحاد الروسى.

أما إنتاج الأسمدة الصناعية فيمكن لمصر أن تستغل ميزتها كمنتج الغاز الطبيعى لانتاج الأسمدة النتروجينية، وقد بدأت شركة أبو قير للأسمدة فى استخدام الغاز الطبيعى، ومنتجات الأسمدة الصناعة تجد أسواقها فى دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. أما مكونات السيارات مثل البطاريات والاطارات الكهربية والمعدنية فتتجه الى الأسواق العربية والافريقية.

جـ) سلع دورة المنتج:

تتميز الصناعات الألكترونية بنمو سريع على مستوى العالم ، ورغم أن هذه الصناعة حديثة نسبيا فى مصر وصغيرة وترتبط بعمليات التجميع وتعتمد على

استيراد المكونات، إلا أن مصر تمتلك امكانيات لاقامة صناعة الكترونيات ذات مركز تنافسى فى بعض المنتجات، والاسواق المحتملة للمنتجات الالكترونية توجد فى البلاد العربية والافريقية وأوربا الشرقية. ولعل العقبة الرئيسية لنمو هذه الصناعة الحيوية تتمثل فى نقص الاستثمارات مما يعرقل نقل التكنولوجيا. كما يتميز سوق برامج الكمبيوتر *software* بالنمو السريع، وهذه الصناعة تعتبر ابرز أمثلة سلع دورة المنتج وتحتكرها شركات قليلة فى أوربا وأمريكا الشمالية، وتتمتع مصر بقدرة تنافسية من حيث التكلفة فى حالت تصميم برامج الحاسب الآلية، ويتوفر بمصر درجة عالية من الكفاءة الفنية بمراكز البحوث والجامعات. وتوجد فرص لتعريف البرامج وتصميم برامج باللغة العربية. وتهيمن أمريكا الشمالية على أسواق أجهزة وخدمات الحاسب الآلى وتبلغ مبيعاتها نحو ١,٥ تريليون دولار سنويا، أى نصف اجمالى المبيعات فى العالم والمدهش حقا أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا تواجه مشكلة النقص فى الكفاءات المدربة على وضع البرامج، ويقدر الأشخاص المطلوبين لتصميم برامج الكمبيوتر بنحو مليون شخص، ويمثل هذا النقص فرصة أمام مصر لتطوير صناعة البرامج كما فعلت الهند حيث يعمل نحو ألفين عالم وفنى هندى فى تصميم برامج الشركات العالمية مثل ميكروسوفت وأبتك، وينقلون خبراتهم مباشرة الى الشركات الهندية.

وتوجد نحو ١٠٠ شركة مصرية تصنع ثلاث أنواع من البرامج وهى التعريف والبرامج الجاهزة ووضع برامج جديدة باللغة العربية، وأيضا تضع برامج حسب طلب عملاء معينين. والبرامج التى تصممها الشركات المصرية تشمل برامج ادارة المستندات والاعلام المتعددة *multimedia* ونظم المخازن والنظم المحاسبية، وتصدر هذه البرامج الى الدول العربية والافريقية، وتعانى من القرصنة لنحو ٩٠% منها. ومازال حجم البرامج لا يتعدى المليون دولار، ولعل انشاء مدينة مبارك للعلوم ووادى الأهرام للتكنولوجيا يمثل دفعة قوية فى هذا المجال. وفى ظل اتفاقيات الجات وتحرير التجارة العالمية سيكون حماية حقوق الملكية الفكرية مشجعا على دخول مصر مجال تصميم البرامج وتصديرها. ولعل تطوير نظام التعليم وخلق العقلية النقدية والابتكارية لدى التلاميذ وحرية الفكر والتعبير عن الذات سيتيح فرصة أكبر لأن يبرز من بينهم مخترعين ومبتكرين ومصممى برامج.

خاتمة

تناولنا فى هذه الدراسة رؤية استراتيجية لتشجيع الصادرات المصرية واستهدف البحث توضيح أهمية التوجه التصديرى من أجل تخصيص افضل للموارد وتنويع هيكل الإنتاج والصادرات. وذلك كمخرج للاقتصاد المصرى من مأزق المرض الهولندى الذى يتمثل فى تصدر مادة خام وهى البترول لقائمة الصادرات المصرية وتراجع الصادرات الصناعية لحد كبير، وماصاحب ذلك من مشكلات سعر الصرف والتضخم والبطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادى.

وفى قيامنا بعرض وتحليل هذه الرؤية الاستراتيجية تناولنا ضرورة ازالة المعوقات التى تواجه الصادرات المصرية، والاهتمام بالمدخل الوظيفى لعملية التصدير، كمدخل هام لرفع كفاءة التصدير على المستوى الجزئى الذى يتضمن الشركات والوحدات الانتاجية المتعلقة بنشاط التصدير. وذلك تطبيقا لأفكار النظرية الحديثة للاقتصاد الجزئى. وعلى مستوى الاقتصاد الكلى استعنا بتوجيهات النظريات الحديثة فى التنمية الاقتصادية، والتى تعطى اهتماما كبيرا لكفاءة وفعالية المؤسسات ودورها التنموى. فقمنا بدراسة الاطار المؤسسى للتوجه التصديرى، وقيام المؤسسات المعنية بتشجيع الصادرات بأداء وظائفها فى اطار استراتيجية قومية للتوجه التصديرى.

كما قمنا بتحليل امكانيات التصدير لبعض السلع المصرية الأكثر أهمية طبقا لتصنيف سلع التصدير الى ثلاث مجموعات طبقا لنظريات التجارة الدولية، وهى مجموعة سلع ريكاردو التى تضم المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية، ومجموعة سلع هيكشر-أوهلين التى تضم سلع كثيفة العمل وسلع كثيفة رأس المال، ومجموعة سلع دورة المنتج وهى منتجات التكنولوجيا الحديثة، ذات كثافة عالية من رأس المال البشرى والبحث والتطوير. وبتحليل هذه المجموعات السلعية الثلاث أبرزنا أهمية بعض السلع التى يمكن التركيز على انتاجها من أجل التصدير. وذلك من أجل خروج الاقتصاد المصرى من مأزق المرض الهولندى.

ملحق احصائى:

جدول (١): أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية فى الفترة ١٩٨٧/٨٨-١٩٩٦/٩٧

جدول (٢): الصادرات والواردات حسب درجة التصنيع والاستخدام فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦
(القيمة بالمليون جنيه)

جدول (٣): التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦
(القيمة بالمليون جنيه)

جدول (٤): حصيلة الصادرات المصرية فى الفترة ١٩٨١/٨٢ - ١٩٩٤/٩٥
(القيمة بالمليون جنيه)

جدول (٥): صادرات البترول والمواد الخام فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦ (القيمة بالمليون جنيه)

جدول (٦): صادرات أهم السلع نصف المصنعة فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦
(القيمة بالمليون جنيه)

جدول (٧): صادرات أهم السلع تامة الصنع فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦ (القيمة بالمليون جنيه)

جدول (١): أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية فى الفترة ١٩٨٧/٨٨-١٩٩٦/٩٧

البيان /السنوات	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦
اتجاهات الناتج القومى										
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (بسعر السوق)	٥,١ %	٤,٧%	٤,٨%	٣,٦%	١,٩%	٢,٩%	٣,٩%	٤,٧%	٤,٩%	٤,٤%
متوسط نصيب الفرد بالجنيه (اسعار ٩٢/٩١)	١٢٥٦	١٥١١	١٨٠٢	٢٠٤٠	٢٥١٣	٢٩٣٦	٣٠٤٩	٣٥١٢	٣٨٧٤	٤٢٧٣
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق (مليار جنيه)	٦١,٦	٧٦,٨	٩٦,١	١١١,٢	١٣٩,١	١٥٧,٣	١٧٥,٠	٢٠٥,٠	٢٣١,٠	٢٥٣,٩
الاستثمار المحلى الاجمالى	٠,٣٣	٠,٣١	٠,٢٩	٠,٢٤	٠,٢٠	٠,١٦	٠,٢١	٠,٢١	٠,٢٠	٢٠,٤٠
الادخار المحلى الاجمالى	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,١٩	٠,١٧	٠,١٥	٠,١٣	٠,١٦	٠,١٦	٠,١٧	١٦,٥٠
المعامل الحدى لراس المال/الناتج	٥,٣	٥,٠	٦,٦	١١,٩	٦,٨	٥,١	٤,٧	٤,٤	٤,٩	٤,٩
المؤشرات المالية										
النسبة الى الناتج المحلى الاجمالى										
الايرادات الجارية	٢٠,١%	١٩,٣%	١٧,٧%	٢٣,٠%	٢٧,٢%	٢٧,٧%	٢٨,٢%	٢٥,٨%	٢٤,٠%	٢٤,٣%
الاستخدامات الجارية	٢٥,٧%	٢٤,٢%	٢٣,٤%	٢٦,٧%	٢٦,٠%	٢٦,٠%	٢٦,٣%	٢٣,٢%	٢٢,٥%	٢١,٠%
الفائض او العجز الجارى	-٥,٠%	-٤,٩%	-٥,٦%	-٣,٧%	١,٢%	١,٧%	١,٩%	٢,٦%	٢,٥%	٣%
الايرادات الراسمالية	٥,٨%	٤,٦%	٥%	٢,٧%	٢,٦%	١,٩%	١,٨%	١,٤%	١,٤%	١,٤%
الاستخدامات الراسمالية	١٧,٩%	١٥,١%	١٤,٥%	١٤,٢%	٨,٢%	٦,٩%	٥,٨%	٥,٢%	٥,٢%	٥,٣%
العجز الكلى	-١٧,٦%	-١٥,٤%	١٥,١%	-١٥,٢%	-٤,٤%	-٣,٤%	-٢,١%	-١,٢%	-١,٣%	-٥,٩%
المؤشرات النقدية										
نسبة السيولة المحلية / الناتج المحلى الاجمالى	٨٢,٩%	٧٨,١%	٧٤,٧%	٨٢,٣%	٧٥,٢%	٧٧,٤%	٧٨,٢%	٧٤,٢%	٧٤,٤%	٧٤,٥%
معدل نمو السيولة المحلية	٢٩,٩%	١٧,٤%	١٩,٧%	٢٧,٥%	١٤,٣%	١٦,٤%	١٢,٤%	١١,١%	١٣,٠%	١٠,٠%
معدل نمو الائتمان الخاص	٢٠,٢%	١٧,٥%	١٥,٦%	١٦,٩%	٥,١%	٢١,٥%	١٦,٦%	٣٣,٩%	٢٨,٥%	٢٤,٤%
مكمش الناتج المحلى الاجمالى (معدل النمو)	١٣,٤%	١٨,٨%	١٨,٤%	١٤,٥%	١٩,٨%	٩,٨%	٧,٩%	١٢,٠%	٧,٤%	٥,٣%
الرقم القياسى لاسعار المستهلكين (١٠٠=١٩٨٧/٨٦)	١١٨,٦	١٣٨,٤	١٦٧,٧	١٩٢,٤	٢٣٣,٠	٢٥٨,٩٠	٢٨٢,٣٠	٣٢٧,٨	٣٦٥,٨	
معدل التضخم المستورد		١٧%	٢١%	١٤,٧%	١٨,٣%	١٦,٧%	١٢,٩%	١٠,١%	٨,٣%	٧,٨%

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، وزارة المالية،

البنك المركزى المصرى، هيئة سوق المال والبنك الدولى

تابع جدول (١): أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية فى الفترة ١٩٨٧/٨٨-١٩٩٦/٩٧

البيان /السنوات	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦
سوق رأس المال										
رأس المال المسوق للشركات المقيدة (مليون جنيه)	٤٠٨٤	٤٢٦٤	٤٧٢٦	٦٩٥٨	٩٨٤٥	١١٨٢٦	١٣٦٤٣,٥	٢٠٩٥٠	٣٧٧٥٣	
رأس المال الاسمى للشركات المقيدة (مليون جنيه)	٣٩٦٧,٥	٤٥١١,٥	٤٩٤١,٥	٥٧٢٠,٥	٧١٩٠,٥	٨٤٩٤	٨٤٧٠,٥	٩٥٥١,٥	١٢٣٦٢,٥	
نسبة رأس المال المسوق/ رأس المال الاسمى	١	٠,٩	١	١,٢	١,٣	١,٤	١,٦	٢,٢	٣,١	
قيمة التداول السنوى (مليون جنيه)	١٦٠,٥	١٨١,٦٥	٢٨٥,٢٥	٣٨٤,٦٥	٥١٢,١٥	٥٨٢,٦	١٥٦٣	٣٢٠٣,٣	٧٤٠٨,٤٥	
قيمة الاصدار الجديد من الاسهم والسندات (مليون جنيه)	٩,١	٢١,١٥	١٠٣,٦	٩٩,٤	١٢٧,٥	٧٠,٤٥	٩٨٠,٤	١٦٤٠,٣	٤٢٠٥,١٥	
الرقم القياسى لاصدار جديد من الاسهم والسندات (١٠٠=١٩٨٨/٨٧)	١٠٠	٣٤٧	١٦٩٨	١٦٣٠	٢٠٤٠	١١٥٥	١٦٠٧٢	٢٦٨٩٠	٦٨٩٣٧	
نسبة قيمة التداول السنوى / الناتج المحلى الاجمالى	%٠,٣	%٠,٢	%٠,٣	%٠,٣	%٠,٤	%٠,٤	%٠,٩	%١,٦	%٣,٢	
نسبة رأس المال السوقى / الناتج المحلى الاجمالى	%٢,٠	%٥,٦	%٤,٩	%٦,٣	%٧,١	%٧,٥	%٧,٨	%١٠,٢	%١٦,٣	
السكان والقوى العاملة (مليون)	٤٨,٢	٤٩,٨	٥١,٤	٥٢,٩	٥٤,٤	٥٥,٩	٥٦,٤	٥٧,٦	٥٨,٩	٦٠,٢
معدل نمو السكان %		%٣,٣	%٣,٢	%٢,٩	%٢,٨	%٢,٨	%٠,٩	%٢,١	%٢,٣	%٢,٢
القوى العاملة (مليون)	١٢,٩	١٣,٤	١٣,٩	١٤,٣	١٤,٨	١٥,١	١٥,٦	١٦	١٦,٥	١٦,٩
معدل نمو القوى العاملة %		%٣,٥	%٣,٥	%٣,٥	%٣,٠	%٢,٩	%٢,٨	%٢,٨	%٢,٧	%٢,٩
عدد المشتغلين (مليون)	١٢,٣	١٢,٦	١٢,٩	١٣,٢	١٣,٥	١٣,٧	١٤	١٤,٤	١٤,٩	١٥,٣
عدد العاطلين (مليون)	٠,٧	٠,٨	١	١,١	١,٢	١,٤	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦
معدل البطالة %	%٥	%٦	%٧	%٨	%٨	%٩	%١٠	%١٠	%١٠	%٩
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
اجمالى الصادرات	٨٥٩١,١	٩٤٤٢,٢	١٠٤٥٦,٦	١٢٤٢٤,٨	١٢١٩١,٩	١٢٨٣٣,٩	١٢١٧٨,٨	١٣١٣٤,٤	١٥١١٧,٥	١٦٠٣٢,٧
اجمالى الواردات	١٢٤٨٩,٢	١٣١٨٩,٥	١٤٣٦١,٣	١٤٩٧٧,٣	١٤٢٣٠,٤	١٤٥٥٧,٥	١٥٠٨٣,٨	١٥٩١٠,٩	١٧٥٦٧	١٨٥٢٦,٨
عوامل الدخل الصافى	٥٩٨,١-	٧٩٢-	١٣٤٤-	١٠٩٩,٧-	٧٢٤,٨-	٢٩٩١,٦-	٩٤٩,٥-	٧٩٠,٦-	٨١٨,٦-	٧٧٧,١-
تحويلات العاملين بالخارج	٣٣٨٣,٩	٣٥٣٢,٢	٣٧٤٢,٦	٣٧٥٠,٦	٥٤٧٧,٩	٤٩٦٠	٣٢٣٢,٤	٣٢٧٩	٣٣٢٦,٢	٣٣٧٦,١
رصيد الحساب الجارى	١١٤٢,٣-	١١٧٩,٩-	١٧٢٧,٧-	١١٣,٧-	٢٩٩٧,٩	٢٠٨,٥	٩٢٢,٢-	٢٨٨,١-	٥٨	١٠٤,٨
صافى الاحتياطيات الدولية	١٧٢٨,٨	٦١٧,٤	٦٣٦,٥	٦٩٨٩,٣	٥١٤٢,٠	٣٦٧٣,٣	٢٥٤٤,١	١٥٥٠,٤	٢٥٣٠,٤	٣٤٨٧,٣
الدين الخارجى	٣٥٧٣٧,١	٣٤٥٥١	٣٤٠٢٤,٣	٣٥٧٠٥,٦	٣٣٣٨٩	٣١٥٠٠,٨	٣٢٥٩٣,٢	٣٥٢٧٢,٥	٣٥٥٤٢,٢	٣٥٣٣٩,٦
نسبة الدين الخارجى / الناتج المحلى الاجمالى	%١٠٢,١	%٨٧,٣	%٩٢,٢	%٦٩,٦	%٧٢,٤	%٦٦,٧	%٦٢,٨	%٥٨,٤	%٥٢,٣	%٤٦,٧
نسبة اجمالى خدمة الدين / الصادرات	%١٣,٠	%١٦,٨	%٢٥,٤	%١٩,٦	%١٣,٩	%١٢,٧	%١٣,٣	%١٢,٠	%١٢,٧	%١٢,٢

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، وزارة المالية،

البنك المركزى المصرى، هيئة سوق المال والبنك الدولى

جدول (٢): الصادرات والواردات حسب درجة التصنيع والاستخدام فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦
(القيمة بالمليون جنيه)

السنة / السلعة حسب درجة التصنيع	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
أولاً : الصادرات												
الزراعية	١٣٩٧,٧	١٠٤٨,١	١٠٨٣,٨	١٢٩٨,٢	١٣٣٣,٢	٢٠٣١,٣	٢٣٢٥,٠	٤٤١١,٣	٥١٧٨,٧	٥٥١٩,٢	٤٣٠٣,٨	٤٨٤,٩
الغذاء الخام	٢٩٩,٠	٢٠٨,٤	٢٧٦,١	٣١٨,٩	٥٩٤,٢	٥٦٢,٢	١٤٣,٤	١٧٥,٢	١٤٩,٧	٧٩١,١	٥١٧,٣	٣١١,٩
الصناعة الخام	١٣٩,٢	١١٧,٠	٣٣٤,١	٣٢٨,٩	٤١٠,٨	٥٢٣,٨	٩٥٠,١	٧٧٩,٢	٧٠٣,٠	٥٥٠,٠	٨٣٢,٨	٧٤٤,٢
الصناعة نصف مصنعة	٩٣٧,٣	٢٧٤,١	٧٤٩,٤	٨٥٥,٥	١٩٦٨,٩	١٢٩٦,٨	٢٥٨٩,٥	١٢٩٣,٢	١٠٨٩,٨	١٨٠٩,٤	٢٠٦٧,٥	١٧٥٣,٤
الصناعة تامة الصنع	٢٢٣,٧	٣٠٥,٥	٩٠٩,٩	١١٩٣,٤	١٨٢٧,٩	٢٥٧٤,٧	٣٣٠٩,٢	٣٥٤٢,٣	٣٣٤٨,٨	٤٠٩٠,٣	٣٩٧٧,١	٣٥٠٩,٢
إجمالى الصادرات	٢٥٩٩,٦	٢٤٤٤,٤	٣٤١٤,٤	٤٣٩٤,٧	٦٤٥٠,٨	٨٣٧٤,٧	١٠٣٦٤,٣	١٣٦٦٤,٣	١٤٦٤٤,٣	١٦٣٠٣,٨	١٦٤٦٠,٨	١٨٤٣,٩
ثانياً : الواردات												
الزراعية	٢٣٧,٢	٢٣٩,٧	٢٨٢,٥	٣٦٥,١	٣٣١,٨	٥٦٤,٨	٤٩٢,١	٣١١,٥	٣٩٩,٢	٣٧٣,٤	٣٧١,٩	٥٠٧,٩
السلع الخام	٧٢٨,٣	٨٣٤,٨	١١٣٠,١	١٢٢٩,٨	٣٢٥٤,٥	٣٥٩١,٥	٣٢٩٣,٩	٤٠٩٨,٧	٣٠٠١,٢	٤٦٠٥,٧	٥٩١٨,٥	٧٩١٦,٤
السلع الوسيطة	٢٩٩٢,٧	٣٣٧٠,٤	٤٣٠١,٩	٥٤١٠,٠	٩٩٩٦,٩	١٠٠٤١,٥	١٠٧٩٠,١	١١٢١٧,٩	١١٢٩٥,٧	١٢٧٩٢,٥	١٧٥٥١,١	١٨٥٢٩,٩
السلع الاستثمارية	١٩٢٥,٢	١٩٢٩,٩	٢٩٩٤,٩	٤٠٣٥,٧	٣٥٣٩,٩	٥٣٠٠,٧	٥٥٢٤,٧	٦٥٠٢,٨	٧٢٣٨,٦	٨٢٥٩,٢	٨٩٢٨,٣	١٠١٢٤,٨
السلع الاستهلاكية	١٥٣٩,٧	١٧٢٩,٩	٢٩٧٨,٧	٣٨٧٤,٩	٣٨٠٠,٨	٥٤٠٤,٧	٥١٤٥,٨	٥٥٢٥,٢	٥٩١٥,٨	٦٤٣٢,٨	٧٤٣١,٥	٧٤٣٩,٠
إجمالى الواردات	٦٤٢٢,٩	٨٠٥١,٥	١١٢٥٧,٨	١٤٢٠٨,٥	١٩٦٥٣,٦	٢٤٨٢٣,٢	٢٥٢٦٩,٣	٢٧١٥٩,٦	٢٧٥٥٠,١	٢٩٤٩٠,٩	٣٢٨٩٠,٩	٤٤١٢٧,٩
الناتج : الميزان التجارى (الفائض أو العجز)	٤٣٧٣,٢-	٥٩٩٧,٥-	٨٣١١,٨-	١١٢١٤,٠-	١٠٨٨٨,٩-	١٧٨٦٩,٤-	١٣٤٥١,٦-	١٣٨٤٤,٩-	١٧٠٨٥,٩-	٢٠٧٠٣,١-	٢٨١٨٧,١-	٣٢٢١٣,٨-
	٨٩١٣,٢-	٨٨١٨,٩-										

المصدر :البنك الأهلى المصرى: النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، المجلد الخمسون، ١٩٩٧.

جدول (٣): التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦

(القيمة بالمليون جنيه)

(مليون جنيه)

السنة	دول شرق أوروبا والصين			تكتل اقتصادى متقدم [١]			دول نامية [٢]			مجموع [٣]		
	صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى
١٩٨٥	٦٤٣,٣	١٠٧٨,٣	-٤٣٥,٠	١٢٢٤,٧	٤٨٩٤,٦	-٣٦٦٩,٩	٧٢٣,٣	٩٩٨,٤	-٢٧٥,١	٢٥٩٩,٩	٦٩٧٣,٣	-٤٣٧٣,٤
١٩٨٦	٥٧٧,٥	١٣٩٣,٣	-٨١٥,٨	٨٣٦,٥	٥٥٣٣,٨	-٤٦٩٧,٣	٦٣٩,١	١١٢٤,٤	-٤٨٤,٥	٢٠٥٣,٩	٨٠٥١,٥	-٥٩٩٧,٦
١٩٨٧	٧٦٤,٦	١٨٥٤,٧	-١٠٩٠,١	١٥٣١,٤	٧٨١٦,٧	-٦٢٨٥,٣	٦٢١,٨	١٢٣٨,٢	-٦١٦,٤	٢٩١٧,٨	١٠٩٠٩,٦	-٧٩٩١,٨
١٩٨٨	٨٤٧,٨	٢٧٤٨,٤	-١٩٠٠,٤	١٩١٨,٢	١٠٩٢٦,٣	-٩٠٠٨,٢	١١٠٣,٦	٢١١٥,٦	-١٠١٢,٣	٣٩٩٤,٦	١٦٣٠٨,٧	-١٢٣١٤,١
١٩٨٩	١٢٣٨,٥	٢٣٩٦,٧	-١١٢٨,٢	٢٩٦٢,٣	١١٥٠٢,٠	-٨٥٣٩,٧	١٤١٣,٠	١٩٧٣,٧	-٥٦٠,٧	٥٧٣٤,٧	١٦٦٢٣,٧	-١٠٨٨٩,٠
١٩٩٠	١٦٦٦,٠	٣١٧٨,١	-١٥١٢,١	٣٤٧٠,٢	١٦٨٨٥,١	-١٣٤١٤,٩	١٧٥٤,٧	٣٤٤٤,١	-١٦٨٩,٤	٦٩٥٣,٨	٢٤٨٢٣,٢	-١٧٨٦٩,٤
١٩٩١	١٩٠٨,٤	٢٥٦٢,٠	-٦٥٣,٦	٥٨١٣,١	١٧٤٣٧,٦	-١١٦٢٤,٥	٤٠٤٣,٢	٥٢١٦,٧	-١١٧٣,٥	١١٧٦٤,٧	٢٥٢١٦,٣	-١٣٤٥١,٦
١٩٩٢	١٠٥٧,٠	٢٧٢٤,٧	-١٦٦٧,٧	٥٢٠٢,٧	١٩٣٣٦,٢	-١٤١٣٣,٥	٣٩١١,٥	٥٥٩٥,٢	-١٦٨٣,٧	١٠١٧١,٢	٢٧٦٥٦,١	-١٧٤٨٤,٩
١٩٩٣	١٠٩٢,٤	٢٨٧٥,٤	-١٧٨٣,٠	٥٩١٨,٧	١٩٣٠٦,٤	-١٣٩٨٧,٧	٣٥٢٣,٠	٤١٧٦,٦	-٦٥٣,٦	١٠٤٦٤,٥	٢٧٥٥٠,٤	-١٧٠٨٥,٩
١٩٩٤	١١٧٣,٤	٣٥٩١,٨	-٢٤١٨,٤	٦٣٩٥,٢	٢١٩٧١,٠	-١٥٥٧٥,٨	٣٩٢٢,٨	٤٨٩٦,٧	-٩٧٣,٩	١١٧٥٧,٥	٣٢٤٦٠,٦	-٢٠٧٠٣,١
١٩٩٥	١٢٢٥,١	٤٩٥٨,١	-٣٧٣٣,٠	٦٩٢١,٤	٢٥٨٧٢,٧	-١٨٩٥١,٣	٣٣٤٧,١	٦٨٤٤,٧	-٣٤٩٧,٦	١١٧٠٣,٨	٣٩٨٩٠,٩	-٢٨١٨٧,١
١٩٩٦	١٣٧٤,٢	٥٥١٩,٤	-٤١٤٥,٢	٦٨٨٠,٧	٢٨٨٠٩,٨	-٢١٩٢٩,١	٣٩٧٣,٠	٧٨٧٧,٣	-٣٩٠٤,٣	١٢٠٠٤,١	٤٤٢١٧,٩	-٣٢٢١٣,٨
١٩٩٥ أكتوبر	١١٤,٢	٤٦٦,٥	-٣٥٢,٣	٣٧٨,٠	٢٥٠٨,٤	-٢١٣٠,٤	٣٣٨,٨	٥٩٩,٨	-٢٦١,٠	٨٣٥,٣	٣٧٩٠,٠	-٢٩٥٤,٧
نوفمبر	٩٣,٢	٤٤٧,٩	-٣٥٤,٧	٥٥٤,٥	٢٢٠٥,٣	-١٦٥٠,٨	٢٠٥,٥	٦٥٠,٤	-٤٤٤,٩	٨٥٥,٤	٣٤٧٨,٨	-٢٦٢٣,٤
ديسمبر	٧٢,٠	٥٤٤,٠	-٤٧٢,٠	٣٩٥,٣	٢٥٧٧,٣	-٢٢١٢,٠	٢٨٠,٣	٧٠٧,٨	-٤٢٧,٥	٧٢٢,٦	٣٩٩٣,١	-٣٢٤٠,٥
١٩٩٦ أكتوبر	٨٩,٤	٤٨٨,٧	-٣٩٩,٣	٩٥٠,٠	٢٤٠٥,٠	-١٨٤٩,٣	٢٠٢,٨	٦٣١,١	-٣٤٣,٣	١٩٣,٨	٣٢٠٦,٨	-٢٧١٣,٠
نوفمبر	٥٠,٣	٤٩١,٤	-٤٤١,٠	٩١٠,٤	٢٣١٩,١	-١٧٠٨,٣	٢٢٧,٧	٥٤٢,٩	-٣٢٠,٢	٩٣٨,٩	٣٤٤٥,٥	-٢٥١١,٦
ديسمبر	٨٧,٩	٥٢٠,٤	-٤٣٢,٥	٩٢٠,٩	٣٠٩٦,١	-٢١٧٥,٢	٢٧١,٤	٤٧٠,٩	-٢٩٩,٣	٩٢٩,٥	٤٦٦٤,٨	-٣٧٣٨,٣

(١) تشمل دول غرب أوروبا بالاضافة الى دول امريكا الشمالية واستراليا واليابان

(٢) تشمل الدول الأفروآسيوية (باستثناء اليابان والصين) وتشمل دول أمريكا اللاتينية

(٣) تشمل دول أخرى

المصدر:البنك الأهلى المصرى: النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، المجلد الخمسون، ١٩٩٧.

جدول (٤): حصيلة الصادرات المصرية فى الفترة ١٩٨١/٨٢ - ١٩٩٤/٩٥

(القيمة بالمليون جنيه)

	٨١/ ٨٢	٨٢/ ٨٣	٨٣/٨٤	٨٤/ ٨٥	٨٥/ ٨٦	٨٦/ ٨٧	٨٧/ ٨٨	٨٨/ ٨٩	٨٩/ ٩٠	٩٠/ ٩١	٩١/ ٩٢	٩٢/ ٩٣	٩٣/ ٩٤	٩٤/ ٩٥
إجمالى الصادرات	٣٨٤٧	٣٧٤٢	٣٩٦٠	٣٩٢٨	٣٥٧٦	٢٢٦٤	٣٢٣٨	٢٦٩٧	٣١٤٥	٣٨٨٧	٣٦٣٦	٣٤١٧	٢٨٧٠,٦	٤٤٤٦,٧
صادرات البترول ومنتجاته	٢٧٣٥	٢٦٥٦	٢٥٦٧	٢٦٣٤	٢٣٧٨	٩٠٦	١٥٦٣	١٠٦٦	١٢٢٩	١٩٧١	١٦٥١	١٨٠٣	١٣٦٢,٣	١٦٢٩,٢
صادرات السلع الزراعية	٤٥٣	٤٧٣	٦٦٣	٥٥٤	٤٧٥	٤٦٧	٤٩٨	٤١٣	٤٠٧	٢٢٦	٢٤٦	١٩٩	٢٧٥,١	٦١٥,٥
القطن	٢٩١	٣١٤	٤٥٤	٤١٤	٣٥٦	٣٤٣	٣٥٤	٢٩٩	٢٢٠	٨٣	٣٥	٣٧	٨٤,٠	٣٠٦,٤
الأرز	١٨	٧	١٤	٧	٥	٤	٧	٦	٧	٥	٣٣	٢٦	٥٥,٢	٦٣,٨
البطاطس	٣٢	٣٤	٣٧	٢٠	٢١	١٦	٢٢	١٥	١٥	٢٨	٣٧	١٩	٢٥,٦	١٠٤,٤
الموالح	٥١	٤٦	٦٤	٤٤	٤١	٤٩	٦٠	٤١	٩٠	٣٨	٥٤	٤٢	١٢,٩	١٧,٤
أخرى	٦١	٧٢	٩٦	٦٩	٥٢	٥٥	٥٥	٥٢	٧٥	٧٢	٨٧	٧٥	٩٧,٤	١٢٣,٥
صادرات صناعة الغزل والنسيج	٢٥١	٢٠١	٢٦٧	٢٩٤	٢٨٨	٣٥٠	٥٠٤	٤٤٦	٦٣٥	٥٢٩	٥٦٤	٤٥١	٥٦٩,٣	١٠٧٧,٣
غزل القطن	١٦١	١٣١	١٧٧	٢٠٥	١٩٦	٢٤١	٣٤٣	٣١٦	٤٤٦	٣١٨	٢٨٣	٢٠٤	٢٢٣,٧	٤٨٠,١
أقمشة قطنية	٢٩	٢٢	٣٩	٤٤	١٤	٥٧	٩٣	٥٣	٥٩	٧٥	٨٦	٦٥	٨١,٦	١٦١,٢
أخرى	٦١	٤٨	٥١	٤٥	٧٨	٥٢	٦٨	٧٧	١٣٠	١٣٦	١٩٥	١٨٢	٢٦٤	٤٣٦
صادرات الصناعات التحويلية الاخرى	٢٢٦	١٧٤	٢٦٩	٢٥٤	٢١٦	٣٢٩	٤١٧	٥٥١	٦٨٨	٦٥١	٨٦٢	٧١٧	٦٦١,٩	١١٢٤,٧
سلع غذائية	٦٢	٤٢	٤٧	٤٥	٢٨	٤٦	٥٢	٥٢	٦٠	٨٦	١٣٥	١٠٠	١٠٩,٦	١٢٥,٢
سلع كيماوية	٤٦	٥٣	٧٦	٥٦	٦٢	٩٥	١٣٦	١٤٥	٢٤٨	١٨١	٢٢٨	١١١	١٤٢,٥	٢٩٣,٢
سلع هندسية	٨٧	٥٣	٨٩	٩١	٧٣	١٢٢	٢٠٩	٢٨١	٢٧٨	٢٧٨	٣٦١	٣٧٩	٣٠٩,٤	٥٤٨,٣
أخرى	٣١	٢٦	٥٧	٦٢	٥٣	٦٦	٧٤	٧٣	١٠٢	١٠٦	١٣٨	١٢٧	٥٣,٢	١٠٠,٤
صادرات سلع غير موزعة	١٨٢	٢٣٨	١٩٤	١٩٢	٢١٩	٢١٢	٢٠٢	٢٢١	١٨٦	٥١٠	٣١٣	٢٤٧	٤٩,١	٥٧,٦

المصدر: بيانات من تقارير البنك المركزى المصرى لسنوات مختلفة.

جدول (٥): صادرات البترول والمواد الخام فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	البترول			أهم المواد الخام				
	خام	منتجات	المجموع	بيسل طازج	قطن خام	بطاطس	بزاقل	المجموع (*)
١٩٨٥	١٤٠٢,١	٣٦٢,٥	١٧٦٤,٦	٥,٢	٢٩٩,٠	١٨,٧	٦٠,٣	٤٣١,٣
١٩٨٦	٧٩٨,٠	٢٤٢,٦	١٠٤٠,٦	٤,٦	٣٠٨,٤	١٥,٣	٣٠,٩	٤٢٥,٩
١٩٨٧	٧٨٦,٣	٢٨٨,٩	١٠٧٥,٢	١٧,٧	٢٧٢,١	٣٦,٣	١٠٤,٦	٦٠٦,١
١٩٨٨	٨٦٧,٩	٤١٧,١	١٢٨٥,٠	٢٣,٤	٣١٨,٧	٥٩,٠	٧٣,١	٦٣٢,٨
١٩٨٩	١٢١٢,٨	٤٨٣,١	١٦٩٥,٩	٢٠,٩	٥٩٤,٢	٤٦,٤	١٥٤,٥	٩٧٢,٩
١٩٩٠	١٢٩٠,٠	٧٠٥,٤	١٨٩٥,٤	٣٨,٨	٥٦٢,٢	٦٧,٧	١٤٨,٣	١٠٨٦,٠
١٩٩١	٤٦٥٥,٣	١٦١٣,٠	٦٢٦٨,٣	٣٦,٧	١٩٣,٤	١٥٢,٣	١٤١,٥	٨٤٣,٥
١٩٩٢	٣١٠٠,٢	١٢٧٦,٢	٤٣٧٦,٤	٣٨,٨	١٧٥,٢	١٤٢,٢	١٠٦,٣	٩٥٤,٤
١٩٩٣	٣٦٢٢,٧	١٤٧٤,٢	٥٠٩٦,٩	٦٩,٣	١٤٦,٧	١٠٨,٣	٥٦,٠	٨٥٠,٢
١٩٩٤	٢٦٨٥,٠	١٧٠٠,٦	٤٣٨٥,٦	٦٩,٨	٧٩١,١	٨٩,٩	٢٧,٧	١٣٤١,١
١٩٩٥	٢٤٤٣,٩	١٦٨٤,٤	٤١٢٨,٣	٥٨,٥	٥١٧,٣	٣٤٧,٠	٤٤,١	١٣٥٥,١
١٩٩٦	٢٧٧٣,٣	٢٧٤٨,٥	٥٥٢١,٨	٣٧,٠	٣١١,٩	٢٧١,١	٥٨,٩	١٠٥٦,١
١٩٩٥ أكتوبر	٣٥٤,٥	٠,٣	٣٥٤,٨	٣,١	٢,٠	٠,٣	١,١	٣٨,٣
نوفمبر	١٨٢,١	١٩٤,٤	٣٧٦,٥	٤,١	١,٤	٠,٢	١,٥	٤٢,١
ديسمبر	١١٦,٥	٠,٢	١١٦,٧	٤,٢	١,٥	٣,٠	٨,٨	٦٠,٩
١٩٩٦ أكتوبر	٢٤٦,١	٢٠٤,٢	٤٥٠,٢	٢,٨	١,٦	٠,١	-	٤٥,٧
نوفمبر	١٩٧,٢	٢٥٧,٧	٤٥٥,٤	٢,٤	٢,٠	٠,٤	٢,٢	٥٤,٣
ديسمبر	١٤٤,٦	٢٠٢,٤	٣٤٧,٠	٢,٦	٢١,٩	١,٨	١٠,٣	٦٤,٧

(*) تشمل مواد خام أخرى

المصدر: البنك الأهلى المصرى: النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، المجلد الخمسون، ١٩٩٧.

جدول (٦): صادرات أهم السلع نصف المصنعة فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	غزل القطن	زيوت وراتنجات عطرية	الموليوم خام (سبائك)	المجموع (*)
١٩٨٥	١٥٤,٦	٣,٧	-	١٧٧,٩
١٩٨٦	٢٢٣,٥	١٣,٠	-	٢٧٤,١
١٩٨٧	٦٥١,٤	٢٠,٣	-	٧٤٩,٤
١٩٨٨	٧٠٥,٩	٥,٩	-	٨٥٥,٥
١٩٨٩	٩٩٠,٢	١٩,٨	-	١١٦٨,٩
١٩٩٠	١٠٤٥,٨		-	١٢٦١,٨
١٩٩١	٩٨٥,٨	١٣,٥	-	١٢٨٩,٥
١٩٩٢	٨١٩,٨	٣٣,٩	-	١٢٦٣,٢
١٩٩٣	٧٢٠,٥	٢٥,٦	-	١٠٨٦,٨
١٩٩٤	١٢٧٩,٥	٣٢,٠	-	١٨٠٩,٤
١٩٩٥	١٠٣٨,٩	٣١,٩	-	٢٠٦٧,٥
١٩٩٦	٦٥٧,١	٣١,٠	٥٥٦,٨	١٧٥٣,٩
١٩٩٥ أكتوبر	٦٠,٢	١,٧	-	١٣٧,٣
نوفمبر	٥٦,٩	٤,٨	-	١٣٧,٧
ديسمبر	٦٨,١	٣,٤	-	١٤٠,٤
١٩٩٦ أكتوبر	٦٤,٦	٢,٠	٣٩,٢	١٤٢,٤
نوفمبر	٥٥,١	٢,٢	١٩,٦	١٣٧,٩
ديسمبر	٧٢,٤	٣,٥	٤٦,٩	١٨٢,٣

المصدر:البنك الأهلى المصرى: النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، المجلد الخمسون، ١٩٩٧.

جدول (٧): صادرات أهم السلع تامة الصنع فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	أرز مقشور مبيض	بصل مجفف (+)	الحديد والصلب وعيدان ولوالب من الالومنيوم	أسمنة	الملابس القطنية والبسة من نسيج جاهزة	ثلاث من خشب	محتويات كتبية	المجموع (*)
١٩٨٥	٣,٦	٤,٨	١٠٣,٠	١,٠	٤٢,٢	٠,٦	٠,٧	٢٢٣,٩
١٩٨٦	١١,٢	٥,٠	١١٤,٢	٢,٧	٦٥,٦	٣,٦	٤,٦	٣٠٥,٤
١٩٨٧	٥,٦	٩,٧	٢٣٦,٦	٥,٧	١٤١,٤	٨,١	٧,٩	٦٠٦,٨
١٩٨٨	١٧,٤	١٥,٩	٤٦٨,٥	٨,٩	١٧٦,١	٣٠,٣	٧,٨	١٢٠٧,٨
١٩٨٩	١٦,٢	١٣,٧	٥١٣,٣	٣٣,٧	١٧٥,٩	٤٢,٨	٢١,٤	١٨٢٧,٦
١٩٩٠	٤٩,١	٢٢,٥	٥٣٤,٢	٤٥,٠	٢١٧,٥	١٥٦,٥	٣٠,٠	٢٥٧٤,٧
١٩٩١	١١٠,٣	٢٧,٧	٤٣٢,٠	٦٤,٥	٩٢٦,٠	١٢٧,٦	٣٨,٦	٣٣٠٦,٢
١٩٩٢	١٨٦,٨	٤٤,١	٥٦٣,٠	٦٦,٥	٨٥٥,٢	٧٥,٢	٤٣,٤	٣٥٤٢,٢
١٩٩٣	١٢٩,٩	٣٦,٣	٤٠٦,٢	٤٦,٤	١٠١٣,٨	٦٠,٤	٣٣,٦	٣٣٤٨,٨
١٩٩٤	٢٥٠,٨	٤٠,٤	٤٠٥,٤	٤١,٨	١١٨٦,٤	٤٧,٧	١٩,٤	٤٠٩٠,٣
١٩٩٥	١٩٢,٨	٦٩,٩	٣١,٢	٣٦,٢	١٢٢٨,٤	٤١,٠	١٣,٧	٣٩٧٧,٤
١٩٩٦	٣٩٤,٦	٥٩,٦	٢٢,٩	٤٠,٢	١١١٣,١	٤٤,٦	١٠,٢	٣٥٠٩,٢
١٩٩٥ أكتوبر	٢٣,١	٥,١	١٢,٤	٣,٠	٧٤,٦	٣,٠	٠,٦	٢٩٤,٢
نوفمبر	١٧,٨	٣,٦	٠,٣	٢,٨	٧٦,٩	٣,٣	١,٦	٢٨٥,١
ديسمبر	٢٥,١	٦,٠	٥,٥	٤,٢	١٣٠,٧	٣,٦	٢,٥	٣٨٦,٧
١٩٩٦ أكتوبر	٢٢,٨	٤,١	٦,٤	٢,٢	١٠,٢	٣,٦	٠,٤	٢٦٨,٥
نوفمبر	٣٥,٥	٦,٩	٥,١	٢,٥	٨٩,٥	٤,٦	٠,٨	٣٧٠,٤
ديسمبر	٣٠,٠	٤,١	٢,٦	٢,٩	٤٢١,٠	٢,٧	٢,٣	٣٢٣,٢

(*) تشتمل على سلع أخرى تامة الصنع

(+) اعتبارا من يناير ١٩٩٦ تم تحويل البند الى خضر مجففة

المصدر: البنك الأهلى المصرى: النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، المجلد الخمسون، ١٩٩٧.

مراجع الدراسة:

أولا : مراجع باللغة العربية :

(١) البنك الدولى : تقرير التنمية فى العالم ، الطبعة العربية ، القاهرة ١٩٩٧ .

(٢) البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية (أعداد مختلفة)

(٣) جنات السمالوطى: الآثار التوزيعية لسياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر، فى أعمال المؤتمر السنوى لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى نوفمبر ١٩٩٣.

(٤) سامى عفيفى حاتم: النظم التجارى الدولى بين الجات واتفاقية دورة أورجواى، القاهرة ١٩٩٥.

(٥) صلاح زين الدين : العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة جامعة طنطا ، ١٩٩٥.

(٦) صلاح زين الدين : " تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر - نحو نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى " فى : المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٩١ .

(٧) صلاح فهمى: ضمان ائتمان الصادرات، ملحق الأهرام الاقتصادى، ١٩٩٦/٢/١٢.

(٨) عبد الحميد محبوب : الاقتصاد المصرى، برنامج الاصلاح الاقتصادى فى : التقرير الاستراتيجى العربى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٣.

(٩) على السلمى: ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهل للأيزو، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦.

(١٠) عمرو خير الدين: التسويق الدولى، القاهرة، ١٩٩٦.

(١١) محمد دويدار: الاقتصاد الدولى، الاسكندرية ١٩٩٦.

(١٢) محمد غانم: التصدير أولا، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٦.

(١٣) محمد فتحى عبد الصبور: قواعد التصدير فى النظام التجارى العالمى الجديد، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة ١٩٩٧.

ثانيا : مراجع بالانجليزية والألمانية :

(١٤)

Abu Ali, Sultan : Egypt's National Project. An Economic Vision for the Year 2000, strategic Paper, No. 3 Cairo 1995 .

(١٥)

Balassa, B.: A Stages Approach to Comparative Advantage, Washington D.C.(USA) 1977.

(١٦)

Balassa, B.: Export Incentives and Export performance in Developinng countries. A comparative Analysis, in : Weltwirtshaftliches Archiv, Maerz 1978 .

(١٧)

Balassa, B.: Towards a Development strategy for Egypt, in: Balassa, B.: Policy Reform in Developing countries, Oxford and Frankfurt /Main 1973.

(١٨)

Bruno, Michael : Opening Up: Liberalization with Stablization, in: Dornbusch, R. (Editor): The Open Economy, Tools for policymakers in Developing Countries. Oxford University Press, 1989 .

(١٩)

Chenery, H. B.: Changes in Trade Shares and Economic Growth, Interaction between Industrialization and Exports, in: American Economic Association, 1988.

(٢٠)

Donges, J. B., Moeller-Ohlsen, L.: Aussenwirtschaftsstrategien und Industrialiesierung in Entwicklungslaendern, Kieler Studien Nr. 157, Tuebingen, 1978.

(٢١)

Driscoll, R. E.: Foreign Investment in Egypt. An Analysis of Critical Factors with Emphasis on the Foreign Investment Code, New York, 1978.

(٢٢)

Frank, J.: Trade Policy Issues for the Developing Countries in the 1980s, World Bank Staff Working Papers Nr. 478, Washington D. C. (USA), 1981.

(٢٣)

Girgis, M.: Labor Absortive Capacity of Export Expansion and Import Substitution in Egypt 1954-1970, Kiel, 1973.

(٢٤)

Hillebrand, W.: Industerielle und technologische Anschlusstrategie in teilindustrialisierten laendern. Bewrtung der allokationstheoretischen kontroverse und Schlusofolgerungen aus der Fallstudie Republik Korea, Berlin 1990.

(٢٥)

Hirsch, S.: Hypotheses regarding trade between Developing and Industrial countries, in : Giersch. H.: (Ed.): The international Devision of Labor. Problems, perspectives, Tubingen 1974.

(٢٦)

International Trade center UNCTAD/GATT: ISO 9000 Quality Management Systems; Guidelines for Enterprises in Developing Countries, Geneva, 1993.

(٢٧)

Kaldor, N.: The Energy Issues, in: T. Barker and V. Braigovsky (edt.): Oil or Industry, London 1981.

(٢٨)

Lary, H.B.: Imports of Manufactures from less Developed Countries. New York, London 1986, Chapter 2, 3.

(٢٩)

Moeller, A.: Vorschlaege zur loesung der oekonomischen probleme Aegyptens, Duesseldorf 1980.

(٣٠)

Schmidt, B.C.: Wirtshaftswachstum und Diversifizierung der produktionsstruktur von Entwicklungslaendern. Das Beispiel Aegypten und Iran, Muenchen 1980 .

(٣١)

Shafik, Nemat: Multiple Trade Shocks and Partial Liberalization: Dutch Disease and the Egyptian Economy. Economic Research Forum, Working Paper 9503, Cairo, 1994.

(٣٢)

Van Wijnbergen, S.: Inflation, Employment and the Duch disease in Oil exporting countries: a disequilibrium analysis, World Bank, Washington DC. 1980 .

(٣٣)

World Bank: The East Asean Miracle. Economic Growth and Public Policy, Oxford University Press, 1993.

(٣٤)

World Bank: Country Brief, 1992.

(٣٥)

Zein El Din, Salah: Exportstrategien fuer Aegypten. Konzeption fuer ein erfolgreiches Marketing Aegyptens gegenueber der EG und der Bundesrepublik Deutschalnd, Studienverlag Brockmeyer, Bochum 1983.